رأس المال الاجتماعى ودعم المشروعات الصناعية

" دراسة ميدانية بقرية باسوس فى محافظة القليوبية"

إعداد

د. دينا مفيد على حسن

مدرس علم الاجتماع

كلية البنات / جامعة عين شمس

فهرس المحتويات

مقدمة الدراسة.

أولاً : مشكلة الدراسة وأهميتها.

ثانيًا : أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

ثالثًا: الإطار المفاهيمى والنظري للدراسة.

رابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة .

خامسًا: المجتمع المحلى كمدخل للدراسة الميدانية.

سادسًا: رأس المال الاجتماعى والمشروعات الصناعية بالقرية.

سابعًا: شبكة العلاقات الاجتماعية والقيم الشائعة.

ثامنًا: مناقشة النتائج فى ضوء قضايا الإطار النظرى.

الدلالات التطبيقية للنتائج.

مقدمة الدراسة:

تعتبر المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أحد أهم العناصر الجوهرية فى عمليات التنمية الشاملة والمستدامة فى معظم دول العالم الصناعية والنامية على السواء، كما أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٢٠١٤)؛ نظرًا لدورها الحيوي و قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، ولا شك أن الغالبية العظمى من الاقتصاديات العالمية تعتمد اعتمادًا أساسيًا على قوة المشروعات الصغيرة فى هذه المجتمعات؛ إذ إنها تمثل إحدى حلقات التوازن فى الهياكل الإقتصادية؛ نظرًا لما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية، فضلاً عن مساهمتها فى التخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى المعيشة للفئات الأكثر فقرًا عن طريق توفير فرص العمل للعمالة غير الماهرة، والمساهمة فى استثمار رءوس الأموال المحلية، كما تمثل المشروعات الصغيرة من الناحية الفنية أحد أهم مفردات التطور التكنولوجى، حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع، وبتكلفة أقل كثيرًا من الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية (ليلي البهنساوى،٢٠٠٩: ١٩، ٢٠).

وفى مصر أسهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الاقتصاد المصرى وتطويره على مر العصور التاريخية؛ ففى معظم أحياء المدن المصرية كانت توجد الصناعات التقليدية والصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات الغزل والنسيج، وصناعة الخيام، والصناعات الخشبية والمعدنية وغيرها. وقد أكدت على ذلك كثيرٌ من الدراسات فى مجال الصناعات الصغيرة والتقليدية، ويأتى فى مقدمتها إصدارات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول القطاع غير الرسمى فى حضر مصر[١]، وبصفة خاصة دراسات التقرير الثانى، بعنوان " المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمي فى حضر مصر" (٢٠٠١)، الذى عنى بدراسة المنشآت بوصفها وحدات مهمة من وحدات القطاع غير الرسمى فى سياق المجتمع المحلى، وتم اختيار " بولاق" كمجتمع تقليدى و" المطرية " كمجتمع معاصر للتعرف على دور المجتمع المحلى فى تشكيل ملامح القطاع غير الرسمي ومنشآته، وتم الاستعانة بأدوات منهجية كمية، وأخرى كيفية، ومن نماذج هذه الدراسات دراسة حول : " المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمي"، التى اهتمت بمنشآت وأنشطة القطاع غير الرسمي وأهم ملامحها البنائية والثقافية والإيكولوجية، ودراسة " الملامح الإيكولوجية والثقافية لأنشطة القطاع "، وأيضًا " الخصائص الإيكولوجية والبنائية لمنشآت القطاع "، وأيضًا دراسة " الأوضاع القانونية لمنشآت

(١) على جلبي وآخرون، القطاع غير الرسمى فى حضر مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة (وقد صدرت هذه الدراسة فى أربعة مجلدات وبدأت من سنة ١٩٩٦ وصدر المجلد فى ٢٠١١).

القطاع "، وقد أكدت هذه الدراسات فى مجملها أن القطاع غير الرسمي يمثل جزءًا مهمًا ومكونًا ديناميًا فى الاقتصاد الكلى؛ إذ يضطلع بعدد من الوظائف كالمساهمة فى حل مشكلة البطالة، وتقديم خدمات للعديد من فئات المجتمع بغض النظر عن النوع والجودة، كما أنه يعد امتدادًا للمجتمع المحلى، ويرجع ذلك إلى أن المجتمع المحلى يقوم بفرض حماية غير رسمية، فضلاً عن وجود علاقة تعاونية بينه وبين أنشطة هذا القطاع، كما أسفرت النتائج عن انخفاض حجم التعاملات بين منشآت هذا القطاع والمؤسسات الرسمية؛ نظرًا لطول الإجراءات وتعقدها، فضلاً عن انعدام الحماية القانونية والصحية للعاملين بمنشآت القطاع غير الرسمي، (للمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات أنظر: اعتماد علام؛ آمال عبد الحميد؛ سحر حافظ فى :(على جلبي وآخرون، ٢٠٠١).

وأشارت دراسات أخرى إلى أن هناك الكثير من المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر يأتى فى مقدمتها: المعوقات التمويلية، ونقص العمالة الفنية المدربة نتيجة نقص أنظمة التدريب المهنى والتعليمى، معوقات التسويق حيث محدودية قنوات وشبكات التوزيع ونقص المعلومات التسويقية، وضعف الروابط بين المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة المحلية والأجنبية، يضاف إلى ذلك المعوقات الإدارية والحكومية، ومن هذه الدراسات دراسة الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، بعنوان " تفعيل دور المشروعات الصغيرة فى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية " حيث أشارت إلى ما تواجهه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من المشكلات العديدة، التي تحد من القدرة على تنميتها وتطويرها ومنها المشاكل المتعلقة ببيئة الاستثمار والسوق والتسويق والقدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للقائمين على هذه المشروعات، وأخيراً مشكلة الحصول على التمويل الملائم في الوقت المناسب، ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات، (سماح مصطفى عبد الغنى،غير مبين).

وعنيت دراسة ليلى البهنساوى (٢٠٠٩) حول " السياق الاجتماعى وتنمية المشروعات الصغيرة دراسة حالة لمنطقة بطن البقرة" بالوقوف على واقع التنمية للمشروعات الصغيرة من خلال دراسة حالة لمنطقة " بطن البقرة "، خاصة حرفة الخزف والفخار، وانطلقت من نظريات التنمية البشرية، واعتمدت على منهج دراسة المجتمع المحلى، وأوضحت الدراسة أن الظروف البيئية والإيكولوجية والسكنية تؤثر بدرجة كبيرة على مستوى المعيشة بصفة عامة، وهو ما انعكس على انخفاض المستوى التعليمى والصحى والأمنى والقيمي لسكان المنطقة، وأكدت على

ضرورة التنمية فى إطار برامج وسياسات التنمية خاصة للمشروعات الصغيرة، مع الاهتمام برسم سياسات مساعدة تسهم فى النهوض بمستوى الحى اجتماعيًا وتعليميًا وثقافيًا وصحيًا حتى يتم التطوير التدريجى للمنطقة بشكل كامل.

وفى دراسة حول: " تنمية ودعم الصناعات الصغيرة كأحد الركائز الأساسية فى تنمية اقتصاديات المجتمعات الريفية فى مصر "(٢٠٠٤) هدفت إلي طرح ركائز وآليات لتفعيل دور الصناعات الحرفية والصغيرة لتنمية الموارد الاقتصادية للقرية المصرية، واعتمدت على استعراض عدد من التجارب العالمية فى تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية مثل: التجربة الصينية، الهندية، وأوصت الدراسة بضرورة تنمية الصناعات الصغيرة فى القرى المصرية كأحد الركائز الأساسية فى التنمية الشاملة من خلال إنشاء هيئة أو كيان لتمويل المشروعات الصغيرة بقروض ميسرة، وتوفير التدريب المهنى اللازم، فضلاً عن تقديم التسهيلات والاعفاءات الجمركية مساواة بالصناعات الكبيرة (محمد رضا عبد الله، إيهاب عبد المجيد الشاذلى، ٢٠٠٤).

وخلال العقود الأخيرة الماضية، كان هناك تنامٍ للمشروعات الصناعية الصغيرة فى بعض القرى المصرية؛ نظرًا لما تشهده القرية المصرية من تغييرات عديدة ومتلاحقة، فهى ليست وحدة اجتماعية بنائية معزولة عن المجتمع المصرى، وما يدور فيه من تغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة؛ أثرت على بيئة القرية وبنيتها الجغرافية والعمرانية والاقتصادية، وأكثر هذه التغييرات وضوحًا هو التزايد المطرد فى عدد السكان واستمرار تآكل الرقعة الزراعية، فضلاً عن التغير النوعى فى البنية المهنية للسكان، حيث أصبحت تضم شرائح عديدة من المهن والحرف التى لا صلة لها بالإنتاج الزراعى، يضاف إلى ذلك تغير الشكل العمرانى بالقرية؛ حيث ساد نمط الشقق السكنية بدلاً من المنزل الريفى التقليدى، ومن نماذج هذه القرى التى شهدت تغيرات فى أنشطتها الاقتصادية، قرية سلامون القماش بمحافظة الدقهلية، وقرية كرداسة بمحافظة الجيزة، وقرية باسوس بمحافظة القليوبية (مجال الدراسة الراهنة)، وقد أثار هذا تساؤلاً مهمًا، يرتبط بالعوامل الداعمة لهذه المشروعات داخل القرى المصرية، التى تفتقر إلى حد كبير لمقومات بقائها واستمراريتها. وتحتاج الإجابة عن هذا التساؤل إجراء المزيد من الدراسات الميدانية للتعرف على هذه العوامل التى تسهم فى دعم ومساندة هذه المشروعات الصناعية.

كما كشفت الأدبيات المرتبطة برأس المال الاجتماعى عن دوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمشروعات، إذ تساعد شبكة

العلاقات الاجتماعية على تقليل التكلفة للمعاملات والصفقات، كما يؤدى وجود رأس مال اجتماعى فعال إلى نشر قيم التعاون والمشاركة والثقة، وقدرته على دعم فاعلية كل من الدولة وسوق العمل ومنظمات القطاع الخاص (ماجد إبراهيم عثمان، ٢٠٠٥: ٥)، وقد أشار تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣) إلى أن رأس المال الاجتماعى هو " النظام المؤسس والعلاقات والتقاليد والقيم التى تؤثر على كافة جوانب المجتمع بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها ".

ومن ثم يتجه الاهتمام البحثى للدراسة الراهنة إلى التعرف على دور رأس المال الاجتماعى وشبكة العلاقات الاجتماعية فى دعم المشروعات الصناعية بقرية باسوس (إحدى قرى محافظة القليوبية) والتى يطلق عليها " تايوان مصر" أو " قلعة الصناعات المضروبة "، إذ يتم فيها تصنيع العديد من المنتجات وخاصة المنتجات الكهربائية والبلاستيكية، كما أن هذه الصناعات يزداد حجمها ويتضاعف يومًا بعد يوم، كجزء لا يتجزأ من مجتمع القرية وملامحها البنائية والاجتماعية، وتنقسم الدراسة فى إطار ذلك إلى العناصر الآتية:

أولاً : مشكلة الدراسة وأهميتها.

ثانيًا : أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

ثالثًا: الإطار المفاهيمى والنظري للدراسة.

. رابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة

خامسًا: المجتمع المحلى كمدخل للدراسة الميدانية.

سادسًا: رأس المال الاجتماعى والمشروعات الصناعية بالقرية.

سابعًا: شبكة العلاقات الاجتماعية والقيم الشائعة.

ثامنًا: مناقشة النتائج فى ضوء قضايا الإطار النظرى.

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

فى إطار ارتفاع حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المجتمع المصرى، حيث أصبحت تمثل أكثر من ٩٩% من حجم منشآت القطاع الخاص غير الزراعى، وتسهم تقريبًا فى توفير ما يقرب من ٧٥% من فرص العمل، وفى الوقت نفسه تعانى هذه المنشآت من قصور الموارد وعدم كفاءة استخدامها والمعوقات التى تواجهها(سماح مصطفى، غير مبين: ٢)، فضلاً عن كونها تشكل خطرًا على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة الرسمية مما يؤدى إلى عدم تحقيق الاستفادة القصوى منها، ومن ناحية أخرى امتداد أنشطة هذه المشروعات وانتشارها فى

المناطق الريفية والقروية تماشيًا مع أهداف التنمية الريفية، فى مقابل انخفاض الرقعة الزراعية وتغير البنية الاجتماعية الريفية. وفى ضوء قلة اهتمام الدراسات السابقة بدراسة المشروعات الصناعية فى القرى والمناطق الريفية، تمثلت **الأهمية النظرية** للدراسة فى محاولة سد إحدى الثغرات فى التراث الأدبى، حيث تتجه الدراسة إلى الكشف عن العوامل الدافعة لوجود هذه المشروعات داخل إحدى القرى المصرية " قرية باسوس"، من خلال اختبار بعض مقولات نظرية رأس المال الاجتماعى وما يتضمنه من موارد وشبكات اجتماعية ودورها فى دعم هذه المشروعات بالقرية.

أما عن **الأهمية التطبيقية** للدراسة، ففى ضوء نتائج الدراسة الميدانية سوف يتم طرح عدد من التوصيات من أجل توجيه أنظار المسئولين ومتخذى القرار بشأن تنمية القرى والمناطق الريفية التنمية الإيجابية المستدامة وضرورة تحقيق الاستفادة المثلى من مواردها الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على النهوض بها، وتنمية المشروعات الصناعية بها، والتى هى جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية للمجتمع الكلى، مع وضع استراتيجية تهدف إلى تحقيق المنفعة المتبادلة فى إطار رأس المال الاجتماعى بين هذه المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة وصولاً لأهداف التنمية المنشودة على مستوى القرية والمجتمع بصفة عامة.

- **مشكلة الدراسة :**

انطلاقًا من نظرية رأس المال الاجتماعى وقضاياها الأساسية، تتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة التعرف على الملامح البنائية والاقتصادية للمشروعات الصناعية بقرية باسوس التابعة لمحافظة القليوبية، باعتبارها موارد كامنة فى البناء الاجتماعى لمجتمع القرية، فضلاً عن الكشف عن دور رأس المال الاجتماعى وما يتضمنه من موارد وشبكات اجتماعية وقيم ثقافية (التعاون، الثقة، المشاركة) فى دعم المشروعات الصناعية الصغيرة سواء على المستوى الفردى بين أصحاب المشروعات وبعضهم البعض، ودورها فى تحقيق التساند والتضامن لأصحاب هذه المشروعات على المستوى المجتمعى بوجه عام.

ثانيًا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تم صياغة مشكلة الدراسة فى **التساؤل الرئيسى** الآتى: إلى أى مدى يسهم رأس المال الاجتماعى فى دعم المشروعات الصناعية بالقرية المصرية ؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأهداف التى أمكن ترجمة كل منها إلى عدة تساؤلات كما يلي :

١- **التعرف على طبيعة المشروعات الصناعية العاملة بالقرية وأهم ملامحها البنائية باعتبارها موارد كامنة فى البناء الاجتماعى للقرية**، وتمثلت التساؤلات التى تجيب عن هذا الهدف في الآتى:

أ- ما أنماط المشروعات الصناعية السائدة بالقرية، وما أهم ملامحها البنائية والاقتصادية؟

ب- ما الخصائص الديموجرافية لأصحاب المشروعات الصناعية؟

جـ- ما طبيعة العمل بهذه المشروعات (أساليب الإنتاج، مستوى المهارة، تقسيم العمل، أساليب التسويق)، ودور رأس المال الاجتماعى؟

٢- **التعرف على دور الشبكات الاجتماعية فى دعم المشروعات الصناعية بالقرية**، ويتفرع عن هذا الهدف التساؤلات الآتية:-

أ- ما أنواع شبكة العلاقات الاجتماعية السائدة بين أصحاب المشروعات الصناعية (على المستوى الفردى)، وبينهم وبين مجتمع القرية (على المستوى المجتمعى)؟

ب- كيف تسهم الشبكات الاجتماعية بأشكالها المختلفة فى دعم المشروعات الصناعية بالقرية، وما مؤشرات ذلك ؟

جـ - إلى أى مدى ترتبط الشبكات الاجتماعية بالمكانة ومراكز القوة لأصحاب المشروعات بالقرية ؟

٣- **الكشف عن القيم الثقافية الشائعة بين أصحاب المشروعات الصناعية بالقرية**، ويمكن الإجابة عن هذا الهدف من خلال التساؤلين الآتيين:

أ- ما القيم الثقافية الشائعة بين أصحاب المشروعات الصناعية ؟

ب- إلى أى مدى تسهم القيم الثقافية (التعاون، الثقة، المنفعة المتبادلة، تحمل الآخر) فى دعم المشروعات الصناعية، وتحقيق التضامن والتساند المجتمعى؟

ثالثًا: الإطار المفاهيمى والنظرى للدراسة:

١- تحديد المفاهيم الأساسية:

تعتمد الدراسة على مفهومات كل من: المشروعات الصناعية الصغيرة، رأس المال الاجتماعى، شبكة العلاقات الإجتماعية، والتعريف الإجرائى لكل منهما.

أ - تعريف المشروعات الصناعية:

يعتبر مصطلح المشروعات الصناعية مصطلحًا واسع الانتشار، فقد تعددت التعاريف المستخدمة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من دولة إلى أخرى، كما تعددت معايير تصنيف المنشآت الإنتاجية إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة، ويأتى فى مقدمتها حجم العمالة وحجم رأس المال المستثمر، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة، وكمية الطاقة الكهربائية المستهلكة، وحجم المبيعات سنويًا وغيرها، وتتميز المشروعات الصغيرة بعدة سمات متعددة من أهمها: استيعاب أعداد كبيرة من العمالة حيث خلق فرص عمل جديدة، ووجود درجة صغيرة من المختصين فى الإدارة، وصغر رأس المال، وانخفاض تكلفة العمالة، والاعتماد على الموردين المحليين فى الحصول على الخامات، والتكاملية مع المجتمع المحلى فى مجال التسويق (محمد عبد الله، ايهاب الشاذلى،٢٠٠٤: ١، ٢).

ويعرفها البنك الدولى بأنها: " تلك المشروعات التى يعمل بها حتى خمسين عاملاً، وإجمالى الأصول والمبيعات حتى ثلاثة ملايين دولار، بينما المشروعات متناهية الصغر يعمل بها عشرة عمال، والمبيعات السنوية تصل إلى مائة ألف دولار، وإجمالى الأصول حتى عشرة آلاف دولار، وبالنسبة للمشروعات المتوسطة يعمل بها حتى ثلثمائة فرد، وإجمالى الأصول والمبيعات حتى عشرة ملايين دولار".

وفى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة United Nation Association Trade and Development (UNATAD) عرفت المشروعات الصغيرة بأنها: " تلك المشروعات التى يعمل بها من ٢٠ -١٠٠ فرد، والمتوسطة تلك التى يعمل بها حتى ٥٠٠ فرد" (البنك الأهلى المصرى، ٢٠٠٤: ٧٤).

وفى محاولة لتصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة، تم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع من المشروعات تندرج جميعها تحت مسمى " المشروعات الصغيرة " فى معظم دول العالم وهى: (ليلي البهنساوى،٢٠٠٩: ٩، ١٠)

- الصناعات الحرفية التى تستخدم الطرق التقليدية فى الصناعة وتنتج منتجات يدوية وتقليدية.
- الصناعات التى تستخدم طرق التصنيع ما بين الحداثة والتقليدية، وتتميز بتصنيع منتجات يزداد عليها الطلب كالمنتجات الجلدية ، والأثاث ومواد البناء وغيرها.

- المشروعات الصغيرة التى تستخدم التقنيات الحديثة فى عمليات الإنتاج والتى تنتج منتجات متطورة فى مختلف المجالات الهندسية والكيماوية، والدوائية، والتى تعمل فى بعض الأحيان بعقود من الباطن من الشركات الكبرى.

وعن تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة فى مصر فقد ظل غير محدد حتى صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، الذى وفر الإطار القانونى المنظم لتلك المشروعات، وعرف المشروعات الصغيرة بأنها: "كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً" (محمد عبد الله، ايهاب الشاذلى، ٢٠٠٤: ٢).

- **التعريف الإجرائى للمشروعات الصناعية:** تعرف المشروعات الصناعية مجال الدراسة إجرائيًا بأنها: "جميع المنشآت الفردية والمشتركة التى تحتل الطابق الأرضى المرتفع من المبانى السكنية بالقرية، وتمارس نشاطًا إنتاجيًا صناعيًا، ويتراوح حجم العمالة بها من ثلاثة إلى ثلاثين عاملاً، وتستخدم تقنيات حديثة إلى حد ما يدوية وغير يدوية فى عمليات الإنتاج، وتعمل بشكل معلن (رسمى) أو غير معلن (من الباطن)، ويتم تسويق منتجاتها من خلال أصحاب هذه المشروعات على المستوى المحلى".

ب- **تعريف رأس المال الاجتماعى :**

ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعى Social Capital مع كتابات كل من " أليكس دي توكفيل "Tocqviell و"جيمس كولمان "James Coleman و" روبرت بوتنام " Putnam، وفي العقدين الأخيرين تبنَى البنك الدولي والهيئات الدولية مصطلح رأس المال الاجتماعى ورأس المال المؤسسي، ودورهما في الإنتاجية ومكافحة الفقر وتعزيز الثقة والاحترام داخل المجتمع، وأن تراكمهما يؤدي حتمًا إلى خلق نواة استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة.

ويعرف رأس المال الاجتماعى كما أشارت لين Lin (١٩٩٩) بأنه " الموارد الكامنة فى الشبكات الاجتماعية Social Network أو الروابط Ties التى يمكن للأفراد الوصول إليها والاستفادة منها وتعبئتها فى أفعال هادفة " (Lin,1999:8)، بمعنى أن رأس المال الاجتماعى هو أحد مخرجات شبكة العلاقات على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع، ويعتمد على بناء الثقة والتبادلية والعمل الجمعى، وينعكس فى تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية متبادلة (Andriani, 2013: 5, 6).

وقد حظى مفهوم رأس المال الاجتماعى بالكثير من الاهتمام منذ منتصف القرن العشرين، وازدادت أهميته عندما تحول إلى مفهوم يرتبط بدرجة كبيرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعندما أصبحت التنمية تفهم على أنها نمط من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تحاول تعظيم المنافع الاجتماعية المتاحة فى الحاضر دون المساس بالمنافع المحتملة فى المستقبل، ومن ثم ظهر الاهتمام بقضية رأس المال الاجتماعى الذى نقل قضية التنمية إلى المجتمع، وجاءت إسهامات عدد من العلماء الاجتماعيين التى ساهمت فى بلورة المفهوم وربطه بقضايا التنمية بشكل أكبر.

حيث قدم عالم الاجتماع الفرنسي " بيير بورديو" تحليلاً لرأس المال الاجتماعى والثقافى وربطه بالتحليل الطبقى، وذهب إلى أن رأس المال الاجتماعى والثقافى هو رصيد اجتماعى من الرموز والعلاقات يتفاعل مع الرصيد الذى يملكه الأفراد من رأس المال المادى، فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية، أو ينضم إلى عضوية أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة فى ممارسات اجتماعية، فإنه يكون لنفسه رصيدًا اجتماعيًا وثقافيًا يعضد من مصالحه ويزيد رصيده من القوة والهيبة، والذى يمكن تحويله إلى رصيد مادى (أحمد زايد، ٢٠٠٦: ٩، ١٠).

وذهب كولمان Coleman إلى أن رأس المال الاجتماعى يتكون من الواجبات والتوقعات وقنوات الاتصال والقيم والمعايير، بمعنى أنه يشير إلى ما يملكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من أن يؤسس لعلاقات داخل البناء الاجتماعى، وأن يبنى توقعاته وأهدافه، ويرى بوتنام Putnam فى كل من الالتزامات الاجتماعية وخاصة الثقة، والشبكات الاجتماعية رصيدًا اجتماعيًا يشكل رأس المال الاجتماعى ويرتبط بالقيم السائدة وكيفية استثماره وتوظيفه فى السياق الاجتماعى، كما يذهب بوتنام في إحدى كتاباته إلى أن "الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقد للثقة بين أفرادها" (أحمد زايد، ٢٠٠٦: ١٠).

ومن ثم يمكن تعريف **رأس المال الاجتماعى إجرائيًا**، " بأنه الموارد الكامنة فى شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية والقيم الشائعة (المنفعة المتبادلة، والمعاملة بالمثل، التعاون، التبادلية، الثقة) بين أصحاب المشروعات الصناعية، والتى يمكن الاستفادة منها فى تنمية

مشروعاتهم على مستوى بيئة العمل الداخلية (علاقات الإنتاج، التسويق) والحصول على الأمان المعيشي والدعم المجتمعى على مستوى المجتمع المحلى.

جـ - الشبكات الإجتماعية:

تعرف شبكة العلاقات الاجتماعية Social Network بأنها مجموعة من الفاعلين Actors، ويطلق عليهم العقد Nodes والعلاقات أوالروابط Ties التى تربط بين هؤلاء الفاعلين، وقد يكون أطراف العلاقة أفرادًا أو جماعات أو منظمات أوشركات أو مجتمعات. وعلى المستوى التحليلى، تصنف العلاقات إلى مستويين، الأول: علاقات فردية – فردية، الثانى: علاقات فردية – جماعية (Katz,et al.,2004:308) وتشير الشبكة Network إلى الأفراد التى ترتبط بعضها البعض بواسطة واحدة أو أكثر من العلاقات الإجتماعية (كعلاقات القرابة، الصداقة، والاتصال، والسلطة) ، ويتم تمثيل الأفراد بنقاط والروابط بخطوط مما يتيح عرض هذه العلاقات الارتباطية فى خريطة العلاقات الاجتماعية أو " مصفوفة العلاقات الارتباطية " (مارشال، سكوت،٢٠١١: ٢٥٧).

وقد أشار مارك جرانوفيتر Mark Granovetter إلى مفهوم " قوة الروابط الضعيفة " The Strength of the weak Ties حيث إن الفرد يرتبط بعدد من الدوائر الاجتماعية المختلفة كالعائلة، الأصدقاء، الجيران، زملاء العمل،... وغيرها، والروابط داخل الدائرة الاجتماعية تكون قوية كالعائلة مثلاً، فالأعضاء عندما ينتمون إلى الدائرة نفسها فمن المرجح أن يكون لهم حصص معلوماتية مماثلة إن لم تكن متطابقة، وإذا أراد الشخص أن يحصل على معلومات مختلفة ومتنوعة فهو يحتاج إلى الارتباط بدوائر اجتماعية مختلفة، والعلاقات بين الدوائر يطلق عليها جسور bridges التى بدونها ستكون الدوائر مستقلة أو منفصلة، والجمع بين هذين النوعين من الاتصالات التى أطلق عليها جرانوفيتر " قوة الروابط الضعيفة " هى ميزة من أجل زيادة الموارد المتضمنة فى البناء الاجتماعى، بالتالى يحصل الفرد على هبات اجتماعية أكثر تنوعًا(Andriani,2013:6)، ويتضح ذلك فى الشكل رقم (١).

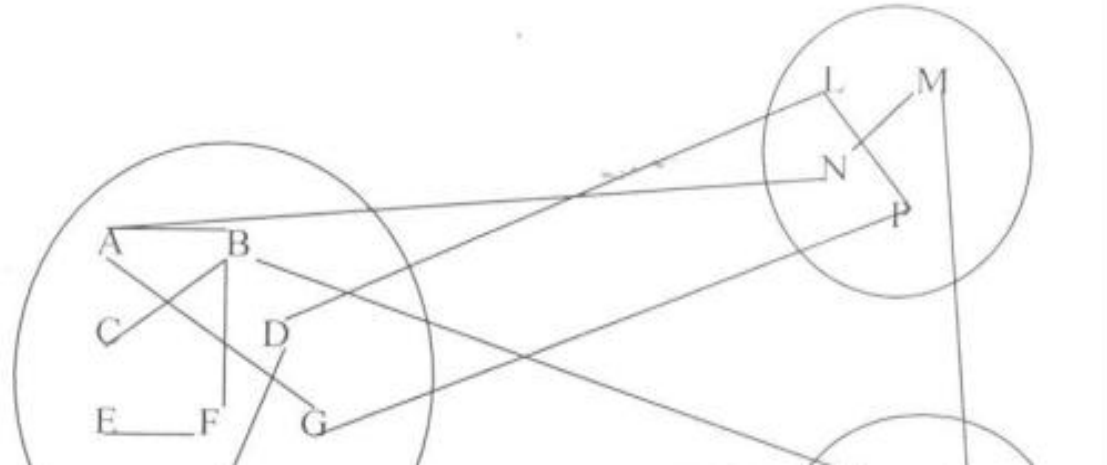

شكل رقم (١)

يوضح شبكة العلاقات الارتباطية بين الدوائر المختلفة

Source: Andriani, Luca, Social Capital: A Road Map of Theoretical Frameworks and Empirical Limitations, University of London, 2013, p: 6

وعن **تعريف الشبكات الإجتماعية إجرائيًا**، فهى تشير إلى مصفوفة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التى تخص صاحب المشروع الصناعى بوصفه فاعلاً، وتربط بينه وبين فاعلين آخرين (أصحاب المشروعات الصناعية الأخرى، الموردين، العاملين، التجار)، من خلال علاقات قوية رابطة كعلاقات القرابة، وأخرى ضعيفة عابرة كعلاقات الجيرة، والصداقة. وتكون هذه العلاقات بعضها مباشرة وبعضها غير مباشرة عن طريق الجسور bridges (الوسيط)، التى تربط الأفراد فى الدوائر المختلفة، والتى تسهم فى حصول الفرد (الفاعل) على مجموعة من المنافع والعوائد (كالحصول على التسهيلات المادية، التسويق، الأمان المعيشى).

٢- نظرية رأس المال الاجتماعى كإطار موجه للدراسة :

يشير رأس المال الاجتماعي إلى قدرة الأفراد علي العمل سويًا داخل شبكات للعلاقات المشتركة، بالشكل الذي يسهل الفعل الجماعي لمواجهة المشكلات التي قد تعترض هؤلاء الأفراد في سياق حركتهم داخل المجتمع، ويتطلب ذلك الفعل الجماعي أرصدة من الترابط الاجتماعي، والقدرة علي الاندماج، والثقة في الآخرين، والتسامح وقبول الآخر، وكل هذا يعد من مظاهر رأس المال الاجتماعي، الذى يتضح من خلال سلوك الأفراد واتجاهاتهم، بمعنى أن أرصدة رأس المال الاجتماعى توجد لصيقة بالبناء الاجتماعى، ولكنها لكى تؤدى غرضها لابد أن ترتبط بالفعل الاجتماعى، وتتمثل هذه المصادر فى (أحمد زايد،٢٠٠٦: ٩):

- علاقات وشبكات Networks يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل: النقابات والأحزاب، وجمعيات النفع العام، والجمعيات الفئوية، وغير ذلك من العلاقات التى تؤسس لحياة مدنية.
- منظومة قيمية تأتى على رأسها قيم الثقة والشفافية، وتحمل الآخر، والتعاون، والعقلانية، وغيرها من قيم الحداثة.

وتمثل شبكة العلاقات محورًا أساسيًا لرأس المال الاجتماعى، والفكرة الأساسية فى نظرية شبكة العلاقات هى أن التفاعل يساعد على بناء المجتمعات ويشعر كل فرد بالالتزام تجاه الآخر، وبالتالى فإنه يدعم النسيج الاجتماعى والإحساس بالانتماء وشيوع علاقات الثقة والتسامح التى يمكن أن تكون ذات نفع كبير للأفراد، وتصبح بمثابة القيمة المشتركة والفضائل والتوقعات داخل المجتمع بوجه عام، فشبكات العلاقات تشكل موردًا متاحًا لتحقيق المصالح الاجتماعية وتزود أعضاءها برأس المال الجمعى والمؤهلات التى تمكنهم من الحصول على الائتمان، وذلك من خلال قنوات متعددة هى(خلاف خلف الشاذلى،٢٠٠٥: ١١٩):

- تدفق المعلومات (تبادل المعلومات والأفكار فى مجالات مختلفة).
- معايير التبادلية أو المساعدة المتبادلة التى تعتمد على شبكة العلاقات الأفقية والرأسية وتشتمل على: الشبكات المتصلة بالعادات والتقاليد، والشبكات المتصلة بالروابط داخل الجماعات، والشبكات المتصلة بتجسير الروابط بين الجماعات.
- العمل الجمعى الذى يعتمد على شبكة العلاقات الاجتماعية.
- الثقة التى تقود إلى المنفعة المتبادلة.
- التضامن والتعاون الذى تدعمه الشبكات الاجتماعية وتساعد على التحول من " أنا " إلى " نحن."

وعن صور رأس المال الاجتماعى : فهناك رأس المال الاجتماعى الرسمى Formalويشمل الروابط والعلاقات الاجتماعية التى تتكون فى إطار أبنية اجتماعية رسمية كالمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى، وهناك رأس المال الاجتماعى غير الرسمي Informal الذى يتكون فى إطار الأبنية الاجتماعية التقليدية غير الرسمية (كالعلاقات الأسرية وشبكات القرابة وعلاقات الجيرة والأصدقاء) ويسهم فى تكوين الثقة

التـى تحفـز علـى المشـاركة المجتمعيـة. ويوجـد ثلاثـة أنمـاط مثاليـة لشـبكات رأس المـال الاجتماعى وهى: (خلاف خلف الشاذلى،٢٠٠٥: ١٢٠):

أ- نمط ذو طابع اقتصادى، تكون تعاملات الأفراد فيه مرتبطة بعوامل اقتصادية.

ب- نمـط قـائم علـى المكانـة، ويكـون فيـه الأفـراد مـدفوعين بمتغيـرات السـمعة والمكانـة ومراكز القوة.

جـ- نمط قائم على الاختلاط، أى يكون بدافع الميل إلى الاختلاط والارتباط بالآخرين .

ومن ثم يميل علماء الاجتماع إلى اعتبـار رأس المـال الاجتمـاعى Social Capital أداة مفيدة للتحليل على المستوى الفردى وعلى مستوى الجماعـات الصـغيرة، ويكون ذلك من خـلال خمسة جوانب أساسية هى:

أ - شبكة العلاقات الاجتماعية، وسعتها ومكوناتها وكثافتها.

ب - معرفة التوقعات المتبادلة.

ج - الثقة.

د - المعايير المشتركة التى توجه السلوك.

هـ- التماسك والترابط بين الأفراد .

وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد **قضايا الإطار النظرى** فى الآتى:

١) يشكل رأس المال الاجتماعى المادة الخام التـى يعتمـد عليهـا مجتمـع القريـة، وينـتج مـن خلال التفاعلات اليومية بين أفراده.

٢) يمثـل رأس المـال الاجتمـاعى شـبكة العلاقـات الاجتماعيـة التـى تتسـم بمعـايير الثقـة والتبادلية التى تؤدى إلى المنفعة المتبادلة، ويكون الأفراد فيه فاعلين أساسيين.

٣) تشـكل شـبكات العلاقـات مـوارد كامنـة تسـهم فـى تحقيـق المصـالح الاجتماعيـة وتـزود أعضـاءها بـرأس المـال الجمعـى وتمكـنهم مـن الحصـول علـى الائتمـان، مـن خـلال (العلاقـات التبادليـة، العمـل الجمعـى، الثقـة، التعـاون، وتـدفق المعلومـات، المنفعـة المتبادلة).

٤) ارتباط الفرد بروابط أكثر تنوعًا خـارج نطـاق الـدوائر الأساسـية (الأسـرة والعائلـة) يؤدى إلـى تـراكم رأس المـال بصـورة أكبـر، وتلعـب الجسـور(الأفـراد الـذين يربطـون

الـدوائر المتباينـة بعضـها بـبعض) دورًا مهمًـا فـى تنميـة وزيـادة شـبكة العلاقـات الاجتماعية للفرد، ومن ثم زيادة التضامن والتساند المجتمعى .

رابعًا- الإجراءات المنهجية للدراسة :

تشمل الإجراءات المنهجية : نوع الدراسة، مجتمع الدراسة، الأساليب البحثية وطرق وأدوات جمع البيانات، حالات الدراسة وخصائصها، ومستويات التحليل.

أ - نوع الدراسة:

تنتمى الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وتتبنى مدخلاً منهجيًا يزاوج بين الأساليب البحثية الكمية والكيفية؛ من أجل الوصول إلى رؤية تكاملية عن موضوع الدراسة والقدرة على تفسير نتائجها.

ب - مجتمع الدراسة (المجال الجغرافى للدراسة):

أجريت الدراسة فى قرية باسوس، وهى إحدى مركز القناطر الخيرية التابعة لمحافظة القليوبية، وتتمثل مبررات اختيار المجتمع المحلى فيما يلي:

- كثافة المشروعات الصناعية الموجودة بالقرية وتنوع مجالات نشاطها.
- التحولات الاجتماعية التى شهدتها القرية فى نشاطها الاقتصادى؛ فقد أصبحت المشروعات الصناعية تمثل النشاط الاقتصادى الأساسي فى القرية، وتبين ذلك من الزيارات الميدانية الاستطلاعية للمنطقة فى بداية الدراسة (إبريل - يونيو ٢٠١٤).
- التغيرات التى تشهدها القرية فى كثير من الملامح البنائية والاجتماعية للقري، واتضح ذلك من المشاهدات الميدانية أثناء فترة الدراسة الاستطلاعية للقرية. وسيتم لاحقًا عرض الملامح الإيكولوجية للقرية وخصائص السكان.

ج- الأساليب البحثية وطرق جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المزاوجة بين الأساليب البحثية الكمية والكيفية، وسيتم توضيح ذلك كما يلى:

١- **الأساليب المنهجية الكمية**: وتمثلت فيما يلي:

- الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (التعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠٠٦م)، للتعرف على عدد السكان وخصائصهم الديموجرافية من حيث:(الحالة التعليمية - النشاط المهنى- القطاع الاقتصادى- وغيرها).
- الخرائط الجغرافية لمحافظة القليوبية، ومركز القناطر الخيرية الصادرة عن هيئة التخطيط العمرانى، مما أسهم فى التعرف على الحدود الإدارية والجغرافية للقرية ومساحتها وبعض ملامحها الإيكولوجية.
- المسح الاجتماعى الشامل للمشروعات الصناعية العاملة بالقرية؛ للتعرف على حجمها وأنماطها، وأهم ملامحها البنائية والاقتصادية، وأيضًا الخصائص الديموجرافية لأصحاب هذه المشروعات والعاملين بها.
- استمارة الحصر الميدانى، فقد تم تصميم استمارة لحصر المشروعات الصناعية بالقرية؛ بغرض التعرف على أنماطها وأهم ملامحها- وقد تم الإستعانة بشخصين من أهالى القرية لإجراء الرفع الميدانى للمشروعات فى هذه الفترة - واشتملت الإستمارة على أربعة محاور، اهتم المحور الأول ببيانات عن القرية ووصف الشوارع والأراضى الزراعية، وتوزيع الأنشطة العاملة بالقرية من خلال الاستعانة بالخرائط الجغرافية، واختص الثانى ببيانات عن موروفولوجية المنشآت الصناعية من حيث الموقع والمساحة ونوع النشاط الصناعى والملامح الفيزيقية، وعدد المعدات ومدى حداثتها مع الاستعانة فى ذلك بالملاحظة الميدانية، وعنى الثالث ببيانات عن صاحب المشروع الصناعى من حيث السن والمستوى التعليمى ومدة الخبرة بالمشروع ودوافع العمل وصعوبات العمل بالقرية، واختص المحور الرابع بقوة العمل من حيث حجم العمالة ونوعها، وتوزيع الأدوار والعلاقة بصاحب المشروع.

٢- **الأساليب المنهجية الكيفية:** على المستوى الكيفى، تمت الاستعانة بعدة أساليب بحثية، يمكن توضيحها فيما يلى:

- **منهج دراسة المجتمع المحلى:** هو منهج للدراسة الاستكشافية لمجتمع محلى؛ يهدف إلى تقديم وصف شامل ومتكامل لهذا المجتمع (قرية باسوس) من حيث الحدود الجغرافية للقرية، والملامح الإيكولوجية للشوارع والمساكن وطرق المواصلات المؤدية للقرية، وأنماط المشروعات الصناعية والأنشطة التجارية الموجودة، والخصائص الديموجرافية والاجتماعية للسكان، وتم الاستعانة فى ذلك بعدد من

الأساليب البحثية الكمية والكيفية التى تتمثل فى الإحصاءات الرسمية المتاحة الخاصة بالسكان والمنشآت، والرفع الميدانى للمنشآت الصناعية العاملة بالقرية، والخرائط والصور الفوتوغرافية، والملاحظة، والمقابلات المقننة، والإخباريين.

- **المنهج الأنثروبولوجى:**

أ) **الملاحظة**، تم الاعتماد على الملاحظة بوصفها ركيزة أساسية للمنهج الأنثروبولوجى، فمن خلالها تمت ملاحظة الشوارع والحارات وطبيعة العمران، وأشكال المنشآت الصناعية وطبيعة العمل، ومدى حداثة أدوات الانتاج، ومدى كثافة المشروعات الصناعية بالقرية، وحجم العمالة ونوعها، وكذلك ملامح القرية وملامح التغير التى تشهدها.

ب) **دليل المقابلة**، تم تصميم دليل لمقابلة عدد من أصحاب المشروعات الصناعية العاملة بالقرية، وتضمن عددًا من القضايا التى تعنى بصاحب المشروع وسيرته المهنية وتدرجه المهنى، والروابط والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين سواء داخل القرية أو خارجها، وشبكات علاقات العمل وسبل التنمية المهنية والمعوقات التى تواجههم فى العمل، وكذلك طموحاتهم المستقبلية، فضلاً عن القيم الثقافية الشائعة.

ت) **الإخباريون**، تمت الاستعانة فى جميع مراحل العمل بالإخباريين؛ نظرًا لصعوبة دخول القرية للغرباء، وكان هؤلاء الإخباريون من أهالى القرية نفسها والمشتغلين بها منذ فترة طويلة، وقد كان لهم دور كبير فى تسهيل الدخول إلى القرية ومقابلة حالات الدراسة.

ث) **التصوير الفوتوغرافى**: تم الاستعانة بالتصوير الفوتوغرافى كأحد أساليب توثيق الملاحظة ورصد الواقع، بالرغم من صعوبة التصوير فى منطقة الدراسة؛ نظرًا لخوفهم الشديد من الجهات الرسمية حيث تعمل هذه المشروعات فى غالبيتها من الباطن (بدون تصريح رسمي) كما تبين من الدراسة الميدانية وأقوال الإخباريين.

د- المجال البشري للدراسة:

تمثل المجال البشرى للدراسة فى أصحاب المشروعات الصناعية العاملة بالقرية، بلغ حجمها ٢٧٨ مشروعًا(من خلال المسح الشامل لهذه المشروعات)، وقد تم تصنيفها وفقًا لنوع النشاط إلى سبعة أنماط (صناعات بلاستيكية، وتشمل: مواسير الصرف الصحى،

ومواسير المياه، وصناعة الأكياس والأوانى البلاستيكية وصناعة الخراطيم)، الصناعات الكهربائية(تغليف أسلاك الكهرباء، والتخريز)، تدوير مخلفات البلاستيك(الكسارة)، صناعات أولية (تجهيز مواد خام)، صناعات معدنية، منتجات ورقية، صناعة الفخار والخزف. (انظر توزيع هذه الأنماط على خريطة الرفع الميدانى للمشروعات فى الملاحق).

هـ - حالات المقابلة وخصائصها:

بلغ عدد حالات الدراسة (١٢ حالة) روعى فيها أن تكون متنوعة فى أنشطتها الصناعية ، منها أربع حالات تعمل فى الصناعات البلاستيكية، وحالتان تعملان فى تدوير المخلفات (الكسارة)، وحالتان تعملان فى تغليف أسلاك الكهرباء، وثلاث حالات تجهيز مواد خام، وتشمل تخريز بلاستيك وصهر وتخمير النحاس، وكذلك حالة واحدة صناعة سلك أوعية مطبخ (مواعين). وجميع الحالات من مواليد القرية، ويقيمون بالقرية ماعدا حالة واحدة فقط (صناعة بلاستيك) وهى تقيم بمنطقة شبرا الخيمة بالقرب من القرية، وهناك حالة أخرى تعمل فى صناعة المواد الخام الأولية، وهو من مواليد محافظة الشرقية، وذكر أنه جاء إلى القرية وأقام بها مع عائلته منذ الصغر ويقيم بها حتى الآن. وبالنسبة **للسن**، تراوحت أعمارهم ما بين ٤١ – ٦٨ عامًا وإن كان غالبيتهم فى الأربعينيات من العمر (٧ حالات)، يليهم فئة الخمسينيات (٣ حالات)، وكانت هناك حالتان فقط فى الستينيات، ويتفق ذلك مع خصائص المشروعات الصناعية ودورها المهم فى توفير فرص عمل لمن هم فى قوة العمل، وعن **التعليم**، فجميع حالات الدراسة حصلوا على تعليم متوسط وأقل من المتوسط، وغالبيتهم حاصلون على دبلومات (صناعية، تجارية، فنية) عدد (٧) حالات، وباقى الحالات تعليم أقل من المتوسط (ابتدائى، إعدادى).

و- مستويات التحليل:

بالنسبة لمستويات التحليل فقد تمثل المستوى الأول فى: (**المستوى الفردى – الفردى)**، وذلك من خلال تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية لصاحب المشروع الصناعى والأطراف الأخرى (أصحاب المشروعات الصناعية الأخرى، الأقارب والأصدقاء، العاملين، -- وغيرها)، والتى قد تسهم فى تيسير قيامه بالعمل، والحصول على تسهيلات معينة، فضلاً عن القيم الشائعة بينهم (التعاون أو الصراع والمنافسة) والتى تحدد أنواع السلوك والالتزامات والتوقعات بين أصحاب المشروعات وبعضهم البعض. أما المستوى الثانى فهو **:(المستوى الفردى - المجتمعى)**، خاصة العلاقات الترابطية بين أصحاب المشروعات والعائلات الكبرى بمجتمع

القرية من ذوى النفوذ والقوة، وتأثير ذلك على تنمية رأس المال الاجتماعى لديهم، ومن ثم تنمية المشروعات الصناعية، والحصول على الأمان المعيشى.

خامسًا- المجتمع المحلى كمدخل للدراسة الميدانية :

انطلاقًا من رؤية بنائية وظيفية للمجتمع المحلى، كما ذهب تالكوت بارسونز فى تعريفه للمجتمع المحلى بأنه : "علاقة تضامن واسعة النطاق تشمل نطاقًا غير محدود من الحياة والمصالح" كما أنه يشير إلى بنية محددة من العلاقات الاجتماعية ترتكز على الشعور بالهوية الواحدة بين أعضاء المجتمع المحلى(مارشال، سكوت، ٢٠١١: ١١٤).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ست طرق حددها رولاند وارن Roland Waren لدراسة المجتمع المحلى وهى: الحيز، الخلفية الاجتماعية للأفراد، الأنماط الثقافية، التفاعل الفردى والجماعى، توزيع القوة، الأنساق الاجتماعية(محمد الجوهرى، عبد الله الخريجى،٢٠٠٧: ١٨٢-١٨٤)، وقد تمت الاستعانة بمدخل " الحيز"، على مستوى القرية بصفة عامة؛ من أجل التعرف على الملامح الإيكولوجية لها، وحدودها الجغرافية، والتبعية الإدارية، وطرق المواصلات المؤدية إليها، والتعرف على حالة المبانى، كثافة السكان، فضلاً عن أنه تمت الاستفادة من هذا المدخل فى التعرف على الخصائص البنائية والإيكولوجية للمشروعات الصناعية الموجودة بالقرية(الحجم، المساحة، الموقع الجغرافى)، والملامح السوسيوديموجرافية لأصحاب المشروعات الصناعية.

وفيما يلى تتناول الدراسة الخلفية التاريخية للقرية، وموقعها الجغرافى وحدودها والتبعية الإدارية، والوصف الإيكولوجى للشوارع والمبانى وطرق المواصلات المؤدية إلى القرية، والخصائص السكانية من حيث:(فئات السن، والحالة التعليمية، البنية المهنية).

١- الخلفية التاريخية للقرية وموقعها الجغرافى:

قرية باسوس هى إحدى قرى مركز القناطر الخيرية التابع لمحافظة القليوبية بجمهورية مصر العربية، وقد ذكرها على مبارك فى كتابه الخطط التوفيقية باسم (بيسوس)، حيث ذكر أنها من قرى مديرية القليوبية وأنها كانت مركز حمام الرسائل بين القاهرة ودمياط، وقد أوقفها الملك الصالح إسماعيل على كسوة الكعبة عام ٧٤٣هـ ، واشتهرت فى هذا الوقت بزراعة البطيخ والشمام، بينما لقبت فى الفترة الراهنة بتايوان مصر؛ نظرًا لكثرة الصناعات والمنشآت الصناعية

الموجودة بداخلها، والقرية تتبع إداريًا مركز القناطر الخيرية التابع لمحافظة القليوبية، وتبعد عن منطقة شبرا الخيمة بنحو٣ كم، ويحدها من الشمال مجرى النيل ومن الجهتين الأخريين قريتا شلقان وأبو الغيط، وفى الجنوب منطقة شبرا الخيمة، ويتميز مركز القناطر الخيرية بموقع متميز حيث تبعد عن العاصمة (محافظة القاهرة) بنحو ٢٢ كم وهى أهم متنزهات مصر، وتم إنشاء القناطر الخيرية فى عهد محمد على باشا عام ١٨٤٧م، وأصبح لها شهرة خاصة عند السائحين للاستمتاع بجوها النقى ومظاهرها الخلابة، ويضم مركز القناطر الخيرية ١٧ قرية ووحدة قروية، من أشهرها: المنيرة، أبو الغيط، سندبيس، باسوس (الهيئة العامة للاستعلامات، www.sis.gov.eg)، ويحدها من الشمال مركز طوخ ومن الشرق مركز قليوب، وفى الجنوب شبرا الخيمة أما الجانب الغربى فهو فرع نيل دمياط، ويقع مركز باسوس فى الجنوب من مركز القناطر الخيرية بجوار منطقة شبرا الخيمة، كما يتضح من الخرائط (١، ٢) بالملاحق.

٢- الوصف الإيكولوجى لشوارع القرية:

بالنسبة لمداخل القرية الرئيسية والطرق المؤدية إليها، هناك ثلاثة طرق رئيسية مؤدية للقرية أكثرها حداثة هو الطريق الدائرى الذى يقطع القرية بصورة عرضية، وطريق قليوب – القناطر الخيرية، وطريق العاشر من رمضان. أما شوارع القرية فتوجد بها عدة شوارع رئيسية وهى: شارع باسوس الرئيسى (شارع الجسر أو البحر)، شارع الترعة، حيث يصل عرض كل منهما إلى ٨ م تقريبًا، و ينتشر بشارع باسوس عدد من مصانع خراطيم البلاستيك ومصانع الأسلاك الكهربائية، فضلاً عن وجود عدد من المقاهى المنتشرة على جانبي الطريق ، كما يوجد به مسجد كبير يسمى مسجد المختار ويقع اليمين عند دخول القرية، كما يوجد فى هذا الشارع جراج كبير للسيارات نصف النقل والملاكى. وفى نهاية شارع الجسر يكون الطريق الدائرى وتنتشر به المحلات التجارية على الجانبين، كما يتضح من الصور رقم(١، ٢)، ويبدو أيضًا انتشار حركة المارة والسيارات ووسائل النقل المختلفة، كما تنتشر بشارع الترعة أيضًا مصانع خراطيم البلاستيك ومصانع تغليف الأسلاك الكهربائية ومواسير الصرف ومواسير المياه ومصانع الأوانى البلاستيكية، وتزداد به كثافة المشروعات الصناعية عن شارع الجسر، ويوجد به مدرسة إعدادية للبنات فى أول الشارع كما يوجد العديد من محلات بيع العبايات الحريمى، كما يوجد فى شارع الترعة مسجدان (مسجد السلام ومسجد الرحمة)، ومخبز آلى، ومحلات للكمبيوتر المستعمل، كما تنتشر المقاهى الشعبية فى الشارع على الجانبين ومطاعم الفول والطعمية.

صوررة رقم (١)　　صورة رقم (٢)

شارع باسوس الرئيسى، ومدى اتساعه وحركة النقل العام والمارة به

وعن الشوارع الأخرى نجد شارع المختار، وشارع نزلة الملاح، وشارع المدارس، شارع السوق، شارع النادى، شارع المعهد الدينى. ومن المشاهدات الميدانية تبين عدم وجود أسماء محددة للشوارع بصورة رسمية، إذ يعرف الشارع بحسب ما به من خدمات أو مبانٍ مشهورة (كنادٍ أو مدرسة..) وقد اتسمت معظم الشوارع بشكلها وطرازها الحديث الذى يقترب من الطراز الحضرى، ويبعد إلى حد كبير عن الطراز التقليدي للحياة الريفية. فيقل اتساعها ليصل عرض كل منها إلى ٣ أمتار عرض تقريبا، وتنتشر بها المحلات التجارية والمشروعات الصناعية المختلفة، ويتميز شارع النادى بوجود مركز شباب باسوس، أما شارع نزلة الملاح ويطلق عليه (نزلة الموزة) فيقع فى آخر القرية وتنتشر به محلات بيع المتطلبات المنزلية.

وشارع السوق فكما يبدو فى الصور رقم (٣، ٤)، يضم سوقًا يوميًا يقام كل يوم بالقرية وينتشر به الكثير من الباعة الجائلين، فيوجد به الملابس الجديدة والمستعملة، ومنتجات البلاستيك والمعادن والخضروات والفاكهة، وبسؤال أهالى القرية تبين أن لهذا السوق شعبية كبيرة جدًا ويجذب كثيرًا من السكان من أهالى القرية والقرى المجاورة أيضًا؛ حيث البيع بأسعار قليلة إلى حد ما مقارنة بالأسواق الأخرى. وفى القرية توجد منطقة يطلق عليها "باسوس القديمة "؛ نظرًا لقدم مبانيها والضيق الشديد لشوارعها، ويعد التوك توك هو وسيلة المواصلات المتاحة والمشروعة فى القرية، حيث ضيق الكثير من الأماكن والشوارع الجانبية وتوجد ناحية جسر النيل.

وقد تبين وجود بعض العائلات الكبرى بالقرية وهى: عائلة عدس ولديهم عدة مصانع كبيرة فى باسوس (خراطيم كهرباء وتغليف سلك ومواسير صرف) وعائلة الحافى، وعائلة أبو جابين وهم أيضًا يمتلكون مصانع كبيرة فى القرية عند نزلة الملاح (مصانع تغليف السلك الكهربائى ومصانع خراطيم)، وكذلك عائلة الليثى، وعائلة حمودة ولديهم مصانع (مواسير صرف فى القرية وكسارات بلاستيك)، ويوجد عائلة أبو زعيمة وهم أصحاب مصانع خراطيم الكهرباء وتغليف السلك الكهربائى وكسارة للبلاستيك؛ ويلعب هنا رأس المال المادى دورًا فى تحديد ذوى السلطة والجاه بالقرية.

صورة رقم (٣)

شارع السوق والحركة التجارية به

صورة رقم (٤)

شارع السوق وتنتشر به بيع الملابس المستعملة

ويوجد عدد من المحلات التجارية المرخصة الكبرى فى الشارع الرئيسى مثل: محلات حمادة بلاست لمنتجات البلاستيك، ومحلات الفارس للمنتجات الورقية، كما يظهر فى الصور رقم (٥،٦).

صورة رقم (٦)

صورة رقم (٥)

المحلات التجارية الموجودة فى شارع باسوس الرئيسي

وفى القرية يوجد معهدان أزهريان ابتدائى وإعدادى، وهما معهد البيومى الأزهرى الابتدائى ومعهد أحمد يوسف الإعدادى الأزهرى، وهما فى أول القرية من على الطريق الرئيسى باسوس القناطر الخيرية، وتنتشر بجوارهما الكثير من المنتجات الصناعية خاصة منتجات الألومنيوم، وتوجد محلات تجارية لبيع المنتجات كما يبدو فى الصورة رقم (٧) والتى يبدو فيها استغلال سور المدرسة لعرض المنتجات.

صورة رقم (٧)

سور المدرسة واستغلاله لعرض منتجات الألومنيوم

وقد أسفرت المشاهدات عن وجود بعض من الأراضى الزراعية بالقرية والتى يتم البناء عليها كما يبدو فى الصور (٨)؛ مما يؤكد ملامح التغير التى تشهدها القرية وتحولها من نمط الإنتاج الزراعى إلى الصناعى.

صورة رقم (٨)
الأراضى الزراعية بالقرية وما بها من مبانٍ

كما يغلب على المساكن أيضًا الطراز العمرانى الحضرى الحديث، وتبعد بشكل واضح عن النمط العمرانى التقليدى للمنزل الريفى(أنظر الصور رقم ٩)؛ وهى تعد من ملامح التحضر والتصنيع التى تشهدها القرية.

صورة رقم (٩)

صورة لأحد مساكن القرية والطراز الحضرى الحديث للمبانى السكنية

٣- الخصائص السكانية :

فيما يلي وصف لأهم المتغيرات الديموجرافية للسكان فى قرية باسوس حسب النوع (السن، الحالة التعليمية، ومتوسط حجم الأسرة، حجم قوة العمل، أنماط المهن، وقطاعات العمل، النشاط الاقتصادى).

وفيما يخص **عدد السكان بالقرية** فقد وصل إلى ٤٩٥٧٤ نسمة (٥٠ ألف نسمة تقريبًا) حسب الإحصاء الرسمى التعداد العام للسكان والمنشآت(٢٠٠٦ م)، من حيث **الفئات العمرية** كان هناك ارتفاع فى نسبة الفئة العمرية من (١٥- ٤٥) والتى تمثل قوة العمل لتصل إلى ٢٨,٧٣٢ نسمة حسب بيانات تعداد ٢٠٠٦م، وبنسبة تصل إلى٥٢% تقريباً وهى نسبة تصل إلى أكثر من النصف تقريباً.

أما **الحالة التعليمية**، فقد ارتفعت نسبة الأمية لتصل إلى ٣٠,٢ % وفقًا لبيانات تعداد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٦م (انظر الجدول رقم ١، ٢ فى الملاحق)، كما بلغت نسبة الأمية مع من يقرأ ويكتب ومحو الأمية فى الإجمالى هى نسبة مرتفعة وصلت إلى ٤٥% تقريباً، فى مقابل انخفاض نسبة التعليم الجامعى وما فوق الجامعى بصورة ملحوظة لتصل إلى٦,٦%، وتراوحت نسبة التعليم المتوسط والأقل من المتوسط ما بين ٢٥% ، و٢١,٣% على التوالى؛ ويتضح من ذلك انخفاض الاهتمام بالتعليم بشكل عام بين سكان القرية سواء للذكور أو الإناث.

وبخصوص محل الإقامة السابق للسكان فقد لوحظ أن غالبية أفراد القرية قد نشأوا بها بنسبة ٩١%، فى مقابل ٦,٣% ممن جاءوا من محافظات أخرى بحثًا عن فرصة عمل بالقرية ولكنهم تزوجوا وأقاموا بالقرية (جدول رقم٣ بالملاحق).

وفيما يتعلق **بالحالة المهنية**، للسكان فقد أوضحت البيانات الإحصائية فى الجدول رقم (٤) بالملاحق، ارتفاع نسبة غير الملتحقين بالمهن المختلفة لتبلغ ٥٨,٥% من إجمالى السكان - ممن هم فى حجم قوة العمل - فى مقابل ٤١,٥% من السكان الذين يلتحقون بالمهن المختلفة فى قرية باسوس، ويدل ذلك على أن غالبية الأنشطة التى يعمل بها السكان تندرج تحت أنماط النشاط الاقتصادى غير الرسمي أو السرى؛ لأنه غير مرخص ولذلك لا يتم تسجيل عدد العاملين به، وقد اتفق ذلك مع المشاهدات الميدانية حيث كانت غالبية المنشآت الصناعية تقوم بإغلاق أبوابها مع القيام بالعمل ويتم العمل بشكل سري، وبسؤال أحد الإخباريين من العاملين فى أحد المشروعات الصناعية (أسلاك الكهرباء) تبين أن ذلك يرجع إلى أن هذه المصانع غير مرخصة، وترجع

لهروب أصحاب المشروعات من الضرائب والتأمينات، فضلاً عن أن غالبية المنتجات هى منتجات من الدرجة الثانية وتعتمد على تقليد العلامات التجارية الكبرى. وجاءت نسبة الحرفيين وعمال تشغيل المصانع نحو ٢٠% معاً من إجمالى السكان (١٥ سنة فأكثر)، فى مقابل انخفاض نسبة أصحاب المهن التخصصية الأخرى إذ تتراوح نسبتهم ما بين (١,٤، ٥%) على الأكثر.

كما يتضح الارتفاع الملحوظ لسكان القرية العاملين فى القطاع الخاص الاستثمارى (داخل المنشآت) وذلك بنسبة ٧٩,٥% من إجمالى سكان القرية، مقابل انخفاض نسبة السكان المنتمين للقطاعين الحكومى والأعمال العام بنسب ١٨,٥%، ٢%على التوالى. وهو ما يؤكد على انتشار المشروعات الخاصة والاستثمارية بصورة كبيرة فى مجتمع الدراسة، والتى أصبحت فى الغالب تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسى للسكان فى مجتمع الدراسة (أنظر جدول رقم ٥).

سادسًا: رأس المال الاجتماعى والمشروعات الصناعية بالقرية:

فى هذا الجزء تعنى الدراسة بالوصف التفصيلى للمشروعات الصناعية العاملة وملامحها البنائية والإقتصادية، باعتبارها موارد كامنة فى مجتمع القرية، مع الاهتمام بالخصائص الديموجرافية لأصحاب هذه المشروعات.

أ - المشروعات الصناعية وملامحها البنائية :

فيما يلي سيتم التعرف على الملامح البنائية للمشروعات الصناعية بالقرية، والتى تشمل: (المساحة، نمط الحيازة، نوع المعدات وحداثتها، التوريث المهنى للمشروع، طبيعة رأس المال" فردى أو عائلى"، مدة الاشتغال بالعمل، حجم قوة العمل وتوزيعها، عدد ساعات العمل).

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع المشروعات الصناعية العاملة بالقرية وفقًا لنوع النشاط وحجمه، فجاءت الصناعات البلاستيكية فى المرتبة الأولى من حيث الكثافة بنسبة ٣٥,٥% من إجمالى الصناعات الأخرى بالقرية؛ ويرجع ذلك- كما أكد أحد الإخباريين - إلى سهولتها وعدم حاجتها إلى مهارات معينة، وذكر فى هذا الصدد " كله هنا بيشتغل فى البلاستيك ومحدش بيخسر، كله بيشتغل وكله بيلاقى زبونه "، وفى المرتبة الثانية جاءت الكسارة بنسبة ١٨,٣%(إعادة إنتاج مخلفات الإنتاج من البلاستيك والسلك)، وتتركز صناعات البلاستيك والكسارة فى الشوارع الرئيسية بالقرية وفى وسط القرية خاصة شارعى الجسر والترعة (انظر خريطة الرفع الميدانى بالملاحق)؛ ويرجع ذلك إلى أنها صناعات تحتاج إلى أماكن واسعة لوضع المواد الخام والمخلفات التى تستخدمها فى إعادة التدوير، والمخلفات التى تنتج عنها فى صناعة البلاستيك.

بينما توجد الصناعات الكهربائية فى جميع أرجاء القرية وبصفة خاصة فى الشوارع والحارات الجانبية، وانخفضت نسبة الصناعات الورقية والمعدنية بصورة ملحوظة لتصل إلى ٩% ، ٢,٢% على التوالى.

جدول رقم (١)

أنماط المشروعات الصناعية بالقرية

المشروعات الصناعية	العدد	%
صناعات بلاستيكية	٩٨	٣٥,٥
تدوير مخلفات – كسارة	٥١	١٨,٣
صناعات كهربائية	٤٩	١٧,٦
صناعات أولية – تجهيز مواد خام	٣٢	١١,٥
منتجات ورقية	٢٥	٩,٠
صناعات معدنية	٦	٢,٢
صناعات الفخار والخزف	٦	٢,٢
صناعات أخري	١١	٠,٤
الإجمالي	٢٧٨	١٠٠

وكشفت الملاحظة أن معظم هذه المشروعات بالقرية لا تعلن عن نشاطها؛ حيث لا تحمل المنشأة أية (لافتة) أو اسم معلن، أى إنها (غير مرخصة) وذلك بنسبة وصلت إلى ٩٥,٧% من إجمالى عدد المشروعات العاملة(٢٧٨) مشروعًا صناعيًا؛ ويرجع ذلك كما تبين من الإخباريين المقيمين بالمنطقة إلى عدم حصول الكثير منها على تصاريح بالعمل؛ نظرًا للخوف من الضرائب والحكومة، حتى إنه وصل الأمر ببعضهم – كما تبين من المشاهدات الميدانية – إلى قيامهم بإغلاق المنشأة طوال اليوم أثناء العمل لإخفاء نشاطهم.

- الموقع:

أما فيما يخص توزيع المشروعات الصناعية بالقرية وفقًا للموقع الذى تقع فيه المنشأة داخل القرية فكان غالبيتها يقع فى الشوارع الجانبية بنسبة ٤٣,٥%، وفى الشوارع الرئيسية بنسبة ٢٩,٥%، وبعضها فى حارات جانبية بنسبة ٢٦,٣% فى مقابل انخفاض حجم

المشروعات التى تقع فى شقق سكنية بنسبة ٠,٧%؛ ومن ثم تنتشر المشروعات الصناعية بجميع شوارع القرية، وقد اتضح ذلك خلال الزيارات الميدانية للقرية، فكانت جميع شوارع وحارات القرية تمتلأ بالمنشآت الصناعية العاملة ، وكانت أصوات الماكينات واضحة جدًا، وكانت المقاهى الموجودة بالقرية خالية من الجالسين فيما عدا أعداد قليلة من كبار السن، وقد أكد أحد الاخباريين على ذلك بقوله: " الحياة فى القرية للشغل وبس، الناس هنا كلها بتشتغل من أصغر واحد لأكبر واحد"، فضلاً عن أن غالبية المشروعات بها ماكينات ضخمة الحجم لذلك يكون من الصعب العمل داخل المنازل.

- المساحة :

تنوعت مساحة المنشآت الصناعية بالقرية، فكانت غالبيتها ما بين (١٠٠إلى أقل من ٢٥٠ م^{٢}) بنسبة ٦٠,٤% من إجمالى المشروعات العاملة، ويليها تلك التى تتراوح مساحتها من(٢٥٠ – ٤٠٠ م^{٢}) بنسبة ٢٥,٥ %، كما كانت هناك مساحات أقل من ١٠٠م^{٢} بنسبة ٩,٤%، وكذلك مساحات أخرى وصلت إلى أكثر من ٤٠٠م^{٢} بنسبة ٤,٧% ؛ وارتبط هذا التنوع بحجم العمالة من ناحية وحجم المعدات المستخدمة فى الصناعة من ناحية أخرى، كما أسفرت النتائج الإحصائية أن الوسط الحسابي الفعلي للمساحة وصل إلى ١٩٥م^{٢} تقريبًا، وانحراف المعياري ١١٤,٢م^{٢}؛ وقد يرجع هذا إلى وجود الماكينات والآلات كبيرة الحجم فى جميع المشروعات الصناعية التى تتطلب مساحة ملائمة، حتى إن اقتصرت على ماكينة واحدة، ويرتبط بالمساحة حجم الماكينات المستخدمة وعددها، فمعظم المشروعات تستخدم ماكينة واحدة أو اثنتين بنسبة ٧٨,٨% من إجمالى المشروعات، وبعض المشروعات تستخدم ثلاث أو أربع ماكينات بنسبة ٢١,٢%، وكشفت المشاهدات عن أن غالبيتها حديثة إلى حد ما تعمل بالكهرباء وبها شاشة كمبيوتر؛ ويدل ذلك على أن تلك المشروعات تنتمى إلى فئة المشروعات الصغيرة.

- حجم العمالة وعدد ساعات العمل:

وصل عدد ساعات العمل اليومية بالقرية إلى ١٢ ساعة يوميًا بنسبة ٨٧% تقريبًا، إلى ١٠ ساعات بنسبة ١٢,٩% يوميًا، بمتوسط حسابي يصل إلى ١١ساعة ونصف تقريبًا على مستوى المشروعات الصناعية العاملة. كما يتضح من نتائج جدول رقم (٤) أن أغلب

المشروعات يتراوح حجم العمالة بها من (٥- ١٠)عمال بنسبة ٨٤% تقريبًا من إجمالى مشروعات القرية، ومشروعات أخرى تزداد حجم العمالة بها ليتراوح ما بين (١٠- ٣٠) عاملاً ولكن بنسبة أقل تصل إلى ٩,٣%؛ ويتفق ذلك مع تعريف المشروعات الصغيرة الذى صدر فى القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤م " بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا أو تجاريًا لايقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه، ولايزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً "(وزارة المالية ،٢٠٠٤).

جدول رقم (٤)

حجم العمالة بالمشروعات الصناعية

حجم العمالة	العدد	%
أقل من ٥	١١	٦,٥
من ٥ إلى أقل من ١٠	٢٣٠	٨٤,٢
من ١٠ إلى أقل من ١٥	٢٥	٧,٦
من ١٥إلى ٣٠	١٢	١,٧
الإجمالي	٢٧٨	١٠٠

- التوريث المهنى و نمط الحيازة :

يشير الجدول رقم (٥) إلى انخفاض حجم ظاهرة التوريث المهنى للمشروعات فى قرية باسوس، إذ انخفضت نسبة التوريث المهنى لتبلغ ١٩,٨، ويتفق ذلك مع خصائص المشروعات الصناعية، التى تمثل أحد مجالات توفير فرص العمل؛ نظرًا لانخفاض المستوى المهارى المطلوب وعدم الحاجة إلى الخبرة والتخصص. كما تنوعت أشكال حيازة المنشآت الصناعية ما بين تمليك وإيجار بنسب تكاد تكون متقاربة ٥٦,١%، ٤٣,٩% على التوالى، وبالنسبة لرأس المال المستثمر فى المشروعات، فكانت تعتمد على رأس المال الفردى بنسبة ٤٣,٢%، أو رأس

المال المشترك مع شركاء من داخل القرية بنسبة ٤٥%؛ ويؤكد ذلك توافر الروابط والعلاقات الاجتماعية كأحد مصادر رأس المال الاجتماعى، الذى يسهم فى توفير فرص العمل من خلال شبكة الأصدقاء والمعارف والجيران، فضلاً عن انخفاض نسبة التمويل العائلى ، وهو ما يتفق مع خصائص المشروعات الصغيرة (كما توضح بيانات الجدول رقم ٦)، ومن ثم فهى تختلف عن خصائص الحرف التقليدية التى يمثل التوريث المهنى سمة رئيسية بها – كما أكدت على ذلك العديد من الدراسات السابقة كدراسة (اعتماد علام ،١٩٩١)، ودراسة (دينا مفيد،٢٠٠٤).

جدول رقم (٥)

التوريث المهني وحيازة المشروع

التوريث المهني	العدد	%	حيازة المنشأة	العدد	%
لايوجد	٢٢٣	٨٠,٢	تمليك	١٥٦	٥٦,١
يوجد	٥٥	١٩,٨	إيجار	١٢٢	٤٣,٩
الإجمالي	٢٧٨	١٠٠	الإجمالي	٢٧٨	١٠٠

جدول (٦)

مصادر رأس المال للمشروعات بالقرية

رأس المال	العدد	%
شركاء من داخل القرية	١٢٥	٤٥,٠
فردي	١٢٠	٤٣,٢
عائلي	٣٢	١١,٥
شركاء من خارج القرية	١	٠,٣
الإجمالي	٢٧٨	١٠٠

بـ ـ الخصائص الديموجرافية لأصحاب المشروعات الصناعية :

فى هذا الجزء، تهتم الدراسة بالخصائص الديموجرافية لأصحاب المشروعات الصناعية، وتشمل: (السن، المستوى التعليمى، الموطن الأصلى ومحل الإقامة، مدة العمل بالمشروع ، الخبرات السابقة).

الفئات العمرية، أوضحت النتائج الكمية ارتفاع نسبة أصحاب المشروعات (٥٠ سنة فأكثر) لتصل إلى ٧٧,٣%، بمتوسط حسابي ٥٤ سنة تقريبًا، وانحراف معياري ٤,٤ سنة؛ ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الخصائص الأساسية للمشروعات الصغيرة التى تتطلب وجود رأس مال، فضلاً عن طول فترة الممارسة للنشاط حتى يتسنى له إقامة مشروع بمفرده؛ مما يستلزم وصول الفرد إلى درجة من النضج لكى يتسنى له إنشاء المشروع وتمويله وإدارته.

وفيما يتعلق **بمحل الإقامة الدائمة والموطن الأصلى،** فقد أوضحت النتائج ارتفاع نسبة الإقامة فى القرية لأصحاب المشروعات لتصل إلى ٧٩% تقريبًا؛ ويرجع ذلك لطول ساعات العمل اليومية، التى تصل إلى ١١ ساعة تقريبًا، ولكى يتسنى لصاحب العمل متابعة عمله، وكذلك توفيرًا لنفقات الانتقال من وإلى القرية، والوجود باستمرار فى مكان العمل وسهولة التواصل مع الموردين. كما أن كثيرًا من أصحاب العمل ترتبط نشأتهم الأساسية بالقرية أو فى مكان قريب منها بنسبة ٦٨,٣% (أكثر من ثلثى العينة)، وقد بلغت نسبة المقيمين داخل القرية أو بالقرب منها نسبة كبيرة وصلت إلى٩٨,٢%.

أما **المستوى التعليمى،** فقد أشارت النتائج المدونة فى جدول (٧) إلى ارتفاع فئة أصحاب المشروعات الحاصلين على تعليم متوسط دبلوم تجارى أو صناعى أو حاصلين على شهادة الثانوية العامة، فقد وصلت نسبتهم إلى ٥٠%، وتليها فئة التعليم الأساسي من الحاصلين على الشهادات الابتدائية أو الإعدادية بنسبة ٣٠,٦%، فى مقابل انخفاض نسبة الحاصلين على تعليم جامعى لتبلغ ١٥,٥%.

جدول رقم (٧)

الحالة التعليمية لأصحاب المشروعات الصناعية

الحالة التعليمية	العدد	%
تعليم أساسي (ابتدائي – اعدادي)	٨٥	٣٠,٦
تعليم متوسط (دبلوم – ثانوية عامة)	١٣٩	٥٠,٠
تعليم فوق المتوسط	١١	٤,٠

تعليم جامعي (ليسانس – بكالوريوس)	٤٣	١٥,٤
الإجمالي	٢٧٨	١٠٠

كما أوضحت نتائج الدراسة الكمية ارتفاع نسبة أصحاب المشروعات ٨٨% تقريبًا الذين تصل مدة عملهم فى المشروع الحالى إلى ١٥ سنة فأكثر (جدول رقم ٨). ويدعم ذلك ارتفاع نسبة من لم يكن لديهم أنشطة سابقة تختلف عن العمل الحالى(٨٠,٩%) ؛ وقد أمكن تفسير ذلك فى ضوء أن هذه المشروعات هى مشروعات فردية وبرأس مال فردى فى غالبيتها، فاكتساب الفرد خبرة فى نشاط معين وممارسته لعدة سنوات يجعله يكتسب خبرة فى إدارة المشروع ، ولذا يصعب تغيير مجال النشاط إلا فى أضيق الحدود، كما أن الخبرة السابقة ليست شرطًا أساسيًا للعمل بالمشروعات الصغيرة، إذ يتم اكتسابها من الآخرين سواء أكانوا من المعارف أو الأصدقاء، ويبرز هنا الدور الأساسي الذى يلعبه رأس المال الاجتماعى فى تراكم المعرفة واكتساب الخبرة وتعلم الصنعة.

وذكر فى هذا الصدد أحد الإخباريين " العمل هنا سهل مش محتاج غير رأس مال متوسط ويكون عندك مكان أو محل، حتى الخبرة مش مهم أنت ممكن تعتمد على واحد فاهم وعنده خبرة يدير المشروع وينظملك الشغل بس"؛ ويؤكد ذلك دور رأس المال الاجتماعى فى تبادل الخبرات والاعتماد على العلاقات الاجتماعية مع الآخرين بشكل أساسي من أجل تراكم المعلومات وزيادة الخبرات.

جدول رقم (٨)

مدة العمل بالمشروع الحالي

سنوات الخبرة	العدد	%
من ٥ لأقل من ٧ سنوات	٤	١,٤
من ٧ لأقل من ١٠ سنوات	١٤	٥,٠
من ١٠ لأقل من ١٥ سنة	١٥	٥,٤
من ١٥ لأقل من ٢٠ سنة	١٢٦	٤٥,٤
من ٢٠ سنة فأكثر	١١٩	٤٢,٨
الاجمالي	٢٧٨	١٠٠

جـ - دوافع العمل بالقرية والملامح الإقتصادية للمشروعات:

كشفت النتائج المدونة فى جدول رقم (٩) فيما يتعلق **بدوافع العمل لأصحاب المشروعات،** أن معرفة الصنعة وتعلمها جيدًا واكتساب خبرات فيها جاء فى المرتبة الأولى من دوافع الاشتغال بالمشروع بنسبة ٣٨% من إجمالى أصحاب المشروعات، كما جاء وبالنسبة نفسها العمل بسبب عدم تعلم أعمال أخرى، وفى المرتبة الأدنى جاء العمل بسبب الرغبة فى تحقيق الربح والمكسب السريع بنسبة بلغت ١١,٢%؛ على الرغم من أن هذا السبب يعد هو السبب الرئيسى فى الاشتغال بالمشروعات الصغيرة عامةً، إلا أنه كما تبين للباحثة أن جميع الصناعات فى القرية تسعى إلى تحقيق الربح السريع ومن ثم فهى لا تعد سببًا للعمل بصنعة بذاتها، وعبر عن ذلك أحد الإخباريين بقوله: " كل حاجة هنا بتكسب لو عملت مشروع أد كده (ويقصد صغيرًا جدًا) فهو له زبونه وتعرف تكسب لأن كل حاجة سهلة المواد الخام موجودة فى نفس المكان مفيش نقل ولا مواصلات، وكمان ممكن تلاقى الزبون بتاعك بييجى لحد عندك"، و ذكر أحد أصحاب المشروعات (حالات المقابلة) ويعمل فى صناعة سلك أوانى المطبخ، "هنا أي مكان تقدر تحط فيه مكنة وتشتغل لاحد هيسأل عن تصاريح ولا تراخيص والإيجار معقول والعمال موجودة وكمان احنا بنبيع علي أدنا فالبلد هنا موقعها مميز قوي يعني تلاقي نفسك طلعت من اتجاه ناحية الجيزة وامبابة والوراق وكمل لغاية لما تروح أرياف ستة اكتوبر ومن ناحية ثانية تروح المنوفية ولا تطلع علي الطريق الزراعي وتروح شبرا الخيمة والقليوبية وطنطا".

جدول رقم (٩)

دوافع العمل بالنشاط الصناعى الحالى

دوافع العمل	العدد	%
عارفها كويس	١٠٨	٣٨,٨
لاأعرف غيرها	١٠٦	٣٨,١
مهنة أبويا وأجدادي	٥٥	١٩,٨
ربحها كبير وسريع	٣١	١١,٢
الإجمالي	٣٠٠	١٠٧,٩

ن=٢٧٨ >١٠٠ لاختيار أكثر من بديل.

وذكرت الحالة رقم (١١) هو صاحب مصنع لخراطيم الكهرباء " استفدت كتير من العمل فى القرية أول حاجة بقدر آخد الخامة اللى عاوزها وبدل الواحد اثنين وثلاثة وجنبى علطول، وكمان سهل إنى أجيب عمال عندهم خبرة وبسعر كويس، يعني يوميتهم مش غالية وهما كتير هنا ولو المكنة باظت تلاقي الصيانة دى بسهولة وبسعر كويس ولو عايز تطور فيها تلاقي خراطين علي أعلي مستوي، برضه هنا كمان مخلفات اللى بتطلع منى بييجى واحد ياخدها ويجمعها وبفلوس برضه بدل ما تترمى فى الزبالة، فكل دا تلاقيه فى القرية هنا وكله هنا بيكمل بعضه ".

جدول (١٠)
يوضح أسباب العمل بالقرية

المميزات	العدد	%
البعد عن الجهات الحكومية	٢٣٩	٨٦,٠
سهولة الحصول على المواد الخام	١٨٢	٦٥,٥
سهولة الحصول علي عمالة	١٦٢	٥٨,٣
سهولة التسويق داخل القرية	٨٧	٣١,٣
علاقات وثيقة بيني وبين الآخرين	٧٥	٢٧,٠
القرب من منزلي	٧٩	٢٨,٤
القرب من الطرق الرئيسية	٥٧	٢٠,٥
معرفة التجار وسهولة التعامل	١٥	٥,٤
الإجمالي	٨٩٦	٣٢٢,٤

ن=٢٧٨>١٠٠ لاختيار أكثر من بديل.

ومن ناحية أخرى، تشير نتائج الجدول رقم (١٠) إلى تعدد عوامل الجذب للعمل بالقرية وتنوعها ما بين عوامل اقتصادية، واجتماعية، وإيكولوجية. وقد جاء فى المرتبة الأولى البعد عن الجهات الحكومية؛ نظرًا لعدم الحصول على تراخيص للعمل وذلك بنسبة مرتفعة وصلت إلى ٨٦%؛ ويفسر ذلك أن القرية فى حد ذاتها تعد مصدرًا رئيسيًا لرأس المال الاجتماعى لأصحاب المشروعات الصناعية، إذ إنها توفر لهم الأمان المهنى والمعيشي، وقد تأكد ذلك من المشاهدات الميدانية فقد واجهت الباحثة صعوبات فى دخول القرية (إلا من خلال بعض الإخباريين المقيمين بها)، فمن الصعب دخول الغرباء القرية أو الإقامة أو العمل.

وفى المرتبة الثانية من عوامل الجذب للعمل بالقرية، جاءت سهولة الحصول على المواد الخام بنسبة ٦٥,٥%، وتليها وفرة العمالة وسهولة الحصول عليها ٥٨,٣%، فضلاً عن سهولة التسويق داخل القرية بنسبة وصلت إلى ٣١,٣%، هذا فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية والمهنية، أما عن العوامل الاجتماعية فتمثلت فى وجود علاقات وثيقة مع آخرين من أهالى القرية(علاقات قرابة وجيرة بسبب الإنتماء للقرية والنشأة الرئيسية بها أو طول فترة الإقامة بها)، والقرب من

مكان السكن أيضًا، وبلغت نسبة كل منهما ٢٧%، ٢٨,٤% على التوالى. وفيما يتعلق بالعوامل الإيكولوجية حيث موقع القرية وقربها من الطرق الرئيسية فجاء بنسبة ٢٠,٥%.

ودعمت ذلك حالات الدراسة، فجميع الحالات بدأت العمل منذ فترة طويلة لا تقل عن عشرين عامًا؛ وجميعهم عملوا فى مشروعات أفراد آخرين فى البداية؛ من أجل اكتساب معارف وخبرات فى أسلوب العمل وكيفية إدارته وتنظيمه فى صناعة معينة، ولابد أن يمتلك رأس مال مادى لكى يستطيع تكوين المشروع الخاص به، وبعد ذلك يستقل بمشروعه الخاص، ويفسر ذلك انتشار نمط الملكية الفردى فى مشروعات القرية، وعبرت عن ذلك الحالة رقم (١) وهو صاحب مشروع أسلاك الكهرباء قائلاً: " أنا فتحت المصنع من حوالي ٢٥ سنة لكن من قبل كده وأنا باشتغل في المجال ده اللى هو تغليف السلك يعني أنا بدأت وكنت شاب اشتغلت عامل في ورشة صغيرة علي أد حالها، بس اتعلمت فيها حاجات كثير وعرفت منها الصنعة كويس لأن هو ده المتاح هنا علشان تتعلم صنعة وتكبر لازم تبدأ من أول السلم يعني تبقي عامل صغير في ورشة علشان تعرف خباياه، وبعدها علشان احنا حالتنا المادية كويسة أبويا ساعدني وفتحت ورشة لِيّا".

وذكرت الحالة رقم (٣) وهو صاحب مصنع مواسير البلاستيك " أنا أصلاً فلاح ابن فلاح أنا مكنتش أعرف حاجة عن الورش ولا المصانع يعني مكنش عندي خبرة، لكن من حوالي ٢٧ سنة وأنا بشتغل في المجال ده اللى هو صناعة مواسير الصرف الصحى يعني أنا بدأت اشتغل فى المهنة دى وأنا شاب، ومكنش عندى خبرة فى المجال دا خالص وكان عندنا أرض زراعية فبعت جزء منها وعملت مصنع صغير فى الأول كدا، وكان على أد حاله، وجبت ماكينة وكانت مستعملة وبدأت اشتغل وجبت معايا عمال كان عندهم خبرة أيضًا فى الشغلانة دى وساعدونى لحد ما وقفت على رجلى زى مابيقولوا، والحمد الله كان حالنا كويس فى البلد لأن كان عندنا أرض زراعية لأن باسوس دى كلها كانت أرض زراعية فى الأول، والحمد لله وسعت المصنع وجبت ماكينة تانية ووسعت شغلى " .

وذكر صاحب الحالة رقم (٨) وهو صاحب مصنع لتغليف السلك " اشتغلت فى المشروع من ١٠ سنين بدأت فيه بعد مارجعت من السعودية وملاقيتش شغل فى أى حتة ودوخت على شغل فكان معايا قرشين فى البنك سحبتهم، وقلت أعمل بيهم مشروع كويس واشتغل فيه وخلاص، وفعلاً جبت ماكينة تغليف سلك كهربائى وكمان أنا كنت قبل ما أسافر السعودية اشتغلت سنة عامل في ورشة صغيرة فى تغليف السلك، فأنا كنت حابب الموضوع دا واشتريت الماكينة على قد القرشين اللى معايا، واستلفت قرشين كمان على اللى معايا، وأجّرت دور أرضى فى بيت

واحد جنبنا هنا فى القرية وحطيت الماكينة وجبتها ماكينة مستعملة اشتريتها من واحد هنا، واتفقت مع واحد بتاع خامة بلاستيك خرز عشان يجيبلى الخامة وابتديت اشتغل وعملت شغل كويس الحمد لله، وكان عندى خبرة بسيطة فى المجال دا، ولكن العمال اللى معايا ساعدونى لأنهم كانوا عندهم خبرة أكثر واعتمدت عليهم فى كل حاجة فى الشغل وقلت لهم الشغل دا بتاعكوا وعاوزين نطلع شغل كويس وفعلاً والحمد لله عملنا شغل كويس جدا فى فترة صغيرة، وبقى لينا اسم دلوقتى فالمجتهد ربنا بيكرموا على طول والحمد لله على كل شئ".

ويتضح مما سبق، أن دوافع العمل بالمشروعات الصناعية الصغيرة تمثلت فى عدم الحاجة إلى خبرة أو تخصص، والبحث عن فرص عمل، فضلاً عن وجود تسهيلات عديدة يتيحها العمل فى القرية كتوفير الخامات والبعد عن الجهات الحكومية.

وفيما يخص **معايير اختيار قوة العمل**، فقد جاءت الخبرة فى العمل فى المرتبة الأولى بنسبة ٥٦% تقريبًا كما يتضح فى الجدول رقم (١١)، كما جاءت فى المرتبة الثانية والثالثة الجدية فى العمل والإقامة بالقرية على التوالى بنسب متماثلة تقريبًا وصلت إلى٤٧%، ٤٦,٨%، ويرجع ذلك كما أسفرت مقابلة الحالات لخوفهم من نقل أخبارهم إلى الغرباء من خارج القرية، خاصةً وأن أغلبهم يعمل بدون تراخيص رسمية، كما أنهم يقومون بتقليد الكثير من المنتجات وكتابة الاسم التجارى عليه، بينما انخفضت نسبة اختيار العمالة بناءً على صلة القرابة بصاحب العمل ٨,٣%، ويعنى ذلك أنها لم تكن معيارًا أساسيًا فى الاختيار، وذكر أحد أصحاب المشروعات فى هذا الصدد" لو شغلت قريبى معايا ممكن يدلع علي، لكن لو حد تانى أعرف أتعامل معاه"، بينما أكدت جميع الحالات أن جميع العاملين هم من المقيمين بالقرية ولا يستطيع تشغيل أحد من خارج القرية.

ويرجع ذلك أيضًا إلى المنافسة العالية بين هذه المشروعات الصناعية بالقرية، فهى مشروعات فردية تعتمد على رأس مال فردى؛ ومن ثم يمكن القول إن هناك ارتفاعًا فى مصادر رأس المال الرابط (الذى يعتمد على شبكة العلاقات مع الآخرين من أصدقاء العمل والجيران والمعارف وخاصة النمط الاقتصادى الذى يرتبط بالمصالح الاقتصادية المتبادلة)، وذكر صاحب أحد المشروعات(كسارة): " الشغل كله علاقات، يعني تسايس شغلك علشان يمشي، يعني أنا ببيع ازاي ماهو علاقتي مع الناس اللي عندها مصانع بالتليفون وبالمقابلة بعد الصلاة ايه ياعم بقالك كتير ماأخدتش مني انت زعلان مننا ليه، والكلام يجيب بعضه والناس اللي بتجيب لي الهالك(مخلفات الصناعة) ماهو برضه لازم أكون معاهم حلو والا هيوردوا لغيري وشغلي يقف يعني هنا كلها ماشية كدا".

جدول (١١)

معايير اختيار قوة العمل

المعايير	العدد	%
الخبرة فى العمل	١٥٦	٥٦,١
الجدية في العمل	١٣١	٤٧,١
الاقامة بالقرية	١٣٠	٤٦,٨
الأمانة	٨٩	٣٢,٠
صلة القرابة	٢٣	٨,٣
الإجمالي	٥٢٩	١٩٠,٣

ن =٢٧٨>١٠٠ لاختيار أكثر من بديل.

وفيما يتعلق **بالتسويق**، أسفرت نتائج الدراسة عن امتداد حدود التسويق إلى محافظة القاهرة الكبرى، و يصل أحيانًا إلى كثير من المحافظات داخل المجتمع المصرى بنسبة ٥٥%، وبعضها يتم تسويقها داخل حدود القرية نفسها أو فى القرى المجاورة بنسبة ٤٥%. وأكدت معظم حالات الدراسة أن حدود التسويق بدأت حاليًا تمتد إلى خارج حدود القرية؛ حيث رخص أسعارها عن المنتجات الأخرى ويعتمد ذلك بدرجة كبيرة على شبكة العلاقات الشخصية وليس وسائل إعلان أو دعاية؛ نظرًا لشدة المنافسة وهناك أكثر من مصنع يقومون بإنتاج المنتج نفسه، فالتسويق يعتمد على العلاقات الشخصية داخل القرية وخارجها، وذكرت إحدى الحالات " أنا باكون متفق على تسويق الطلبية قبل ما اشتغل فيها".

وكما أوضحت النتائج، أن هناك مسئول أو مندوب التسويق هو الذى يتولى جميع إجراءات التسويق وذلك بنسبة ٧٨% تقريبًا، وهو**" دينامو العمل"**، ويمثل حلقة الوصل bridge بين صاحب المشروع و جميع الأطراف الأخرى (التجار، الموردين، تجار التجزئة، أصحاب المشروعات الأخرى الذين يكون بينهم خدمات متبادلة)، ويشير ذلك إلى ارتفاع مستوى الثقة Trust بين صاحب المشروع والقائم بالتسويق مما يسهم فى تيسير إجراءات العمل، حيث انخفضت نسبة قيام صاحب العمل بالتسويق بنفسه لتبلغ ٢٢% عن طريق علاقاته الشخصية مع

الآخرين. وقد أكدت حالات المقابلة ضرورة اختيار مندوب تسويق أكثر مهارة وخبرة فى العمل وله قدرة على إنجاز العمل بصورة أكفأ وأسرع، ولذلك تبين من مقابلة الحالات والإخباريين أن هذا المندوب قد يكون مسئولاً عن مشروعين (مصنعين) فى الوقت نفسه (لكن يكون ذلك فى السر وبشكل غير معلن)، وهو الذى ينوب عن صاحب العمل فى كثير من الأحيان، كما أنه يكون أكثر خبرة ولذلك هو الأعلى بين جميع العاملين فى معدل الأجر الذى يصل إلى مائة جنية يوميًا.

سابعًا: شبكة العلاقات الاجتماعية والقيم الشائعة:

على المستوى التحليلى تمثل شبكة العلاقات الاجتماعية محورًا أساسيًا لرأس المال الاجتماعى؛ حيث تشكل موردًا متاحًا لتحقيق المصالح الاجتماعية وتزود أعضاءها برأس المال الجمعى والمؤهلات التى تمكنهم من الحصول على الائتمان؛ إذ إن التفاعل يشعر كل فرد بالالتزام تجاه الآخر، وبالتالى فإنه يدعم النسيج الاجتماعى والإحساس بالانتماء وشيوع علاقات الثقة والتسامح التى يمكن أن تكون ذات نفع كبير للأفراد، وذلك من خلال العلاقات التبادلية النفعية المختلفة التى تتيح تبادل المعلومات والأفكار فى مجالات مختلفة، إذ تعتمد على شبكة العلاقات الأفقية والرأسية المباشرة وغير المباشرة، والعمل الجمعى والتعاون النفعى والثقة. ومن ثم تسعى الدراسة فى الفقرة الراهنة إلى التعرف على دور الشبكات الاجتماعية والقيم الشائعة فى دعم المشروعات الصناعية على المستوى الفردى من ناحية، وفى دعم التماسك والتضامن الاجتماعى على المستوى المجتمعى من ناحية أخرى.

أ- المستوى الفردى:

أوضحت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة العلاقات والروابط الاجتماعية الأفقية بين أصحاب المشروعات الصناعية وبعضهم البعض، وبلغت نسبتها ٨٩,٢%، وكانت فى غالبيتها ذات نمط اقتصادى ترتبط بمصالح العمل بنسبة ٩٣,٥%، فى مقابل انخفاض الأشكال الأخرى للعلاقات الاجتماعية كالصداقة، أوالمشاركة فى المناسبات الاجتماعية؛ ومن ثم يتضح وجود علاقات وروابط غير رسمية ذات نمط اقتصادى تعتمد فى غالبيتها على المصالح والمنافع الاقتصادية المتبادلة بين أصحاب المشروعات الصناعية وبعضهم، والتى يعتمد عليها أصحاب المشروعات فى تيسير الكثير من إجراءات العمل كالحصول على المادة الخام وتسويق المنتجات، وأحيانًا الحصول على عمالة أيضًا وتسهيل إجراءات الدفع والسداد؛ وقد أمكن تفسير ذلك فى ضوء وجود الكثير من المصالح النفعية المتبادلة بين أصحاب المشروعات، فالمشروعات الصناعية

تحصل على المواد الخام (حديد أو نحاس أو سلك أو بلاستيك) من مشروعات أخرى موجودة بالقرية أيضًا، كما أنها تعتمد عليها أيضًا فى التخلص من مخلفات الصناعة وإعادة إنتاجها مرة أخرى عن طريق الكسارة وهى الأكثر انتشارًا بين مشروعات القرية الصناعية، يضاف إلى ذلك أن هناك الكثير من الصناعات هى صناعات تكاملية تعتمد على بعضها وتسهم فى ذلك بدرجة كبيرة شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية؛ نظرًا لارتفاع حجم المشروعات الصناعية وكثافتها والمنافسة العالية بينهم.

وفى هذا الصدد أوضحت نتائج الدراسة الكمية، كما يتضح من الجدول رقم(١٢) فيما يتعلق بأساليب مواجهة المنافسة بين أصحاب المشروعات، فجاء تقديم التسهيلات والتخفيضات المادية للتجار أو لأصحاب المشروعات الأخرى فى القرية بنسبة ٧٢،٧%، مما يؤكد المزايا التى يحققها رأس المال الاجتماعى، فوجود علاقات متبادلة يسهم فى الحصول على تسهيلات مادية وكذلك فى القدرة على المواجهة التنافسية بين أصحاب المشروعات الصناعية؛ فقد أكدت الحالات ان تلك التسهيلات فى السداد أو الدفع لا تقدم إلا لأشخاص بينهم عشبكة من العلاقات التبادلية .

جدول رقم (١٢)

أساليب مواجهة المنافسة

أساليب مواجهة المنافسة بين أصحاب المشروعات	العدد	%
تسهيلات وتخفيضات مادية	٢٠٢	٧٢,٧
تحديث أدوات الانتاج	١٨٢	٦٥,٥
فتح أسواق جديدة	٩١	٣٢,٧
لا يوجد	٢٢	٧,٩
الاجمالي	٤٩٧	١٧٨,٨

ن=٢٧٨>١٠٠ لأختيار أكثر من بديل.

ودعمت ذلك حالات الدراسة، فذكرت الحالة (٧) وهو صاحب مشروع لتصنيع الخامات الأولية " كل واحد هنا ميقدرش يستغنى عن التانى، يعنى أنا محتاج للكسارة وبتاع السلك محتاج لى، وكلنا محتاجين العمال والأسطوات والتجار عشان شغلنا يمشي، وهما محتاجين لنا عشان يفتحوا بيوتهم، مفيش حد لوحده يقدر يعمل حاجة"، ويؤكد ذلك سيادة العلاقات الاجتماعية التبادلية النفعية التى تهدف إلى تحقيق المصلحة والمنفعة المتبادلة. وعن حجم المنافع المتبادلة ذكر صاحب الحالة (٤) " أنا مولود ومتربي هنا وكل اللى حواليا عارفينى لو واحد فتح مصنع بلاستيك ياخد منى الخامة ولو أنا لسه بجهز ممكن يصبر علىّ لو مش مستعجل، ولو مستعجل ممكن يتصرف لحد ما أنا اتصرف وكده يعنى الشغل هنا اساسه العلاقات كل ما تكون علاقاتك كويسة كل ما تقدر تمشي شغلك ". وأضاف صاحب الحالة (٧) " انت بتدور المصلحة باللسان الحلو يعنى هنا كل واحد بيدور على مصلحته لو حد بيشترى منى خامة ولقى غيرى أرخص حيروح له، واحنا هنا كتير والمنافسة شديدة فبلسانك تقدر تكسب الزبون".

وعبرت الحالة (٤) قائلة: " البيع والشراء علاقات، يعنى صاحبي أو قريبى بيشترى منى الخامة وأنا ممكن اصبر عليه شوية فى الفلوس وهو ممكن يصبر علي فى التوريد لو فى زنقة شغل أو عمال"، ويبدو هنا تأثير شبكة العلاقات على تيسير العمل وتسهيل الحصول على المادة الخام، وكذلك الحصول على تسهيلات فى السداد.

كما يضاف إلى ذلك وجود علاقات وشبكات اجتماعية قوية (تعتمد على علاقات القرابة والنسب والجيرة) على المستوى الفردى لأصحاب المشروعات؛ فجميعهم ترتبط نشأتهم الأساسية بالقرية أو فى مكان قريب منها بنسبة ٦٨,٣% (أكثر من نصف العينة)، وقد بلغت نسبة المقيمين داخل القرية أو بالقرب منها إلى٩٨,٢%. من إجمالى أصحاب المشروعات (كما أوضحنا سابقًا)، ويرتبطون بشبكة من العلاقات القرابية والعائلية، واتضح ذلك من الملامح الديموجرافية لأصحاب المشروعات، فضلاً عن أن غالبية العاملين من أبناء القرية والمقيمين بها(حيث يكون ذلك عن طريق المعارف والأقارب والجيران) ، وأكد ذلك الإخباريون وحالات الدارسة.

ب- المستوى المجتمعى:

أوضحت المقابلات المتعمقة لأصحاب المشروعات وجود علاقات اجتماعية على مستوى القرية مع أهالى القرية خاصة من ذوى النفوذ والمكانة، وظهر ذلك فى بعض المواقف كالرغبة فى بناء جامع أو جمع تبرعات لمساعدة بعض الأسر من القرية، أو المساهمة فى إزالة القمامة من الشارع، والمشاركة فى جمع تبرعات لأحد أفراد القرية فى حالة وجود أزمة معينة، أو المشاركة فى المناسبات الاجتماعية؛ ويرجع السبب فى ذلك كما عبرت الحالة رقم (١) أنهم ينتمون إلى قرية ريفية يعرفون بعضهم جيدًا، وذكر فى هذا الصدد " انت عارف الأرياف، يعنى رغم الورش والمصانع دى بس احنا فى قرية يعنى الناس عارفة بعضها، واللى محتاج مساعدة احنا بنبقى عارفينه وبنقدم له المساعدة اللى ربنا يقدرنا عليها، وكمان زكاة المال بنخرجها للغلابة فيه هنا بنات أيتام ساهمنا فى جوازهم وسترناهم "وذكر صاحب الحالة (٢) " مثلاً فى القرية فيه مشكلة الزبالة بنجيب حد يشيلها ونراضيه باللى فيه النصيب ، وبنجمع تبرعات للجامع".

وذكر صاحب الحالة (٩) وهو صاحب مشروع لصناعة سلك أوانى المطبخ" كله هنا سلام سلام وعلاقات سطحية يعنى القعدة على القهوة والخروج ولعب الطاولة والكلام ده متلقيش، بس لو فيه مناسبة كله بيتلم ويشارك الناس فى المناسبات واللمة، ولو حد حصله حاجة وعرفنا حتى لو مش صاحبي كلنا بنشارك ده بيخلى سمعتك كويسة عند الناس"، وقد أظهرت الدراسة أيضًا وجود مجالس عرفية (لكن بشكل غير رسمي) لحل النزاعات بين أصحاب المصانع وأهالى القرية والتى غالبًا ما تتكون من ذوي النفوذ والعائلات الكبرى بالقرية وأصحاب المصانع الكبيرة ومن العائلات المعروفة بالقرية، وأكدت معظم الحالات دورها المهم فى حل النزاعات والتوفيق بين أصحاب المشروعات وبعضهم البعض أو مناقشة العديد من أمور القرية كمعالجة موضوع أو مشكلة معينة، وذكرت الحالة (٤) عائلة أبو زعيمة وهو صاحب عدد من

المشروعات فى صناعة خراطيم البلاستيك والكسارة " المجالس العرفية مهمة جداً وبتحل مشاكل كتير فى القرية يعنى كبارات البلد بيتلموا ويجيبوا الطرفين وبنحاول نشوف المشكلة أيه ونيجى على ده شوية وده شويتين لغاية لما تتحل ولازم ينفذوا اللى اتفقنا عليه" .

كما عبرت الحالة (٧) " المجالس العرفية مهمة أوى عندنا لأنها بتحل مشاكل كتير احنا هنا عائلات وأقارب صحيح ومحدش بيحب حد يعرف حاجة عن التانى بس مش بنحب ندخل حد بينا أو فى مشاكلنا علشان منفتحش عيون الحكومة علينا، يعنى أنا وابن عمى على الغريب"، وإن كان الكثير لايعرفون بوجود مثل هذه المجالس العرفية إلا أنها موجودة وتتكون من العائلات الكبيرة فى القرية وهى أكبر العائلات اسمًا؛ نظرًا لكبر حجم رأس المال المادى لديهم وبالتالى هم الأكثر قوة، وقد ذكر أحد الإخباريين" العائلات الكبيرة دى طبعا اسم وناس كبيره راس مالها كبير وعندهم مصانع كتير ومن زمان ويعتبروا نفسهم مشغلين ولاد البلد دى كلها، وكمان بيساعدوا أى حد من جوه القرية لو الواحد حصل له أزمة أو مش قادر يجيب خامة بصراحة بيساعدونا علشان كدا الكل بيسمع كلامهم".

وأوضحت الدراسة الميدانية أن هناك خمسة عائلات كبيرة بالقرية هى (أبو زعيمة، الحافى، أبو جابين، حمودة، الليثى)، وتلعب دورًا كبيرًا فى مساعدة أصحاب المشروعات الصناعية من أهل القرية سواء بالنسبة لمشكلات خاصة بالعمل(تقديم تسهيلات معينة، توفير مواد خام)، أو فيما يتعلق بحل النزاعات بين أصحاب المشروعات الصناعية وبعضهم البعض من خلال المجالس العرفية، وقد ذكر فى هذا الصدد أحد الإخباريين بالقرية" لو عندى مشكلة لازم أشوف حد يعرف عائلة أبو جبين أو أبو زعيمة وبعد كدا يخلونى أقعد معاهم ويحلولى المشكلة" .

وعلى مستوى المجتمع الأكبر انخفضت العلاقات الاجتماعية لأصحاب المشروعات بمؤسسات الدولة (المكاتب والبنوك، الضرائب ، مكتب العمل ، وغيرها) بشكل ملحوظ، فقد أظهرت الدراسة انخفاض العلاقة بهذه المؤسسات وبصفة خاصة المؤسسات الحكومية، وذكر صاحب الحالة (٧) وهو صاحب مشروع للصناعات الأولية " احنا مش بنحب نتعامل مع الحكومة خالص ولا بنوك ولا غيره هو بس بندفع الكهربا والمياه وبس"، وذكرت الحالة (٦) وهو صاحب كسارة " بتعامل مع البنك لأنى كنت واخد قرض ولسة بسدد فيه والحمد لله قربت أخلصه، بس احنا مش بنتعامل مع الضرائب ولا التامينات كفاية أوى الكهربا والمياه "؛ ويرجع ذلك إلى الخوف من الضرائب والمبالغة فى تقديراتها، وأيضًا صعوبة الإجراءات والروتين الذى يستغرق وقتًا طويلاً، مما يؤكد انخفاض مستويات الثقة فى الجهات الحكومية فى مقابل ارتفاع

مستوى الثقة فى الأصدقاء والمعارف داخل القرية، والاعتماد عليهم فى تقديم التسهيلات اللازمة للعمل أو حل بعض المشكلات الموجودة فى مجتمع القرية ومواجهتها.

وقد أسفرت نتائج الدراسة الميدانية والمقابلات المتعمقة لأصحاب المشروعات عن سيادة عدد من القيم المشتركة تمثلت فى : الغاية تبرر الوسيلة، والمنافسة، وسيادة المصلحة الشخصية، والتعاون النفعى، واحترام الآخرين، ونذكر فى ذلك قول الحالة (٨) " أهم حاجة هنا عند كل واحد انه يشتغل وانه يكسب بغض النظر عن أي اعتبار تانى، يعنى لو طال ياخذ منى العمال بتوعى حياخدهم، ولو التاجر ده مش مريحه وغّلا السعر عليه حيشوف واحد تانى وهكذا، ميمنعش اننا علاقتنا كويسة ببعض بس فى حدود المجاملات والسلامات لكن محدش بيطلع سره للتانى"، وأكدت ذلك الحالة (٣) " كل واحد هنا بيدور على مصلحته عشان كده محدش بيدى سره لحد لأنه لو عرف ممكن يبوظ كل شغله أو ياخده منه". وذكرت الحالة (١٠) " كل واحد فى النهاية عايز مصلحته آه بيحب زميله وزميله بيحبه، بس بيحب أكل عيشه أكتر"؛ ويرجع ذلك إلى التماثل بينهم فى أنماط المشروعات الصناعية، وفى الظروف المهنية والمعيشية، فهم من أبناء قرية واحدة، ورأس المال المادى يسهم فى زيادة المكانة والنفوذ للشخص داخل القرية بشكل ملحوظ.

تاسعًا: مناقشة النتائج فى ضوء قضايا الإطار النظرى:

فيما يلى تحاول الدراسة مناقشة النتائج فى ضوء القضايا النظرية الموجهة للدراسة كما يلي:

١- يتضمن مجتمع القرية (باسوس) مصادر متعددة لرأس المال الاجتماعى، وهى:

أ- وجود جماعات متماثلة من أصحاب المشروعات الصناعية من حيث الظروف المعيشية والاجتماعية

(المستوى التعليمى، الظروف المعيشية، ظروف العمل، المستوى المهارى، درجة الخبرة)، كما أنها ترتبط فى نشأتها وإقامتها بالقرية، ويعنى ذلك وجود شبكة من العلاقات (القرابية والعائلية)، والعلاقات (علاقات الجيرة والأصدقاء والمعارف)، كما أشار فوكاياما Fukyama، عندما اعتبر أن درجة التجانس بين أعضاء الجماعة هى أحد مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعى، والتى يستدل عليها من طبيعة النشاط الممارس، ومستوى التعاون، المشكلات التى تواجه الجماعة(Fukyama,1995: 100).

ب- تباين أنواع المشروعات الصناعية الصغيرة بالقرية وتشمل: (صناعات البلاستيك، الكسارة، أسلاك الكهرباء، صناعات أولية) وهى الأكثر انتشارًا، وتربط بين أصحابها شبكة من العلاقات (غير الرسمية) ذات النمط الاقتصادى التى يدعمها مجموعة من القيم الشائعة (كالتعاون النفعى، المصلحة المتبادلة، الثقة) وتسهم شبكة العلاقات الاجتماعية فى توفير المواد الخام أو الحصول على عمالة أو التسويق أو التخلص من المخلفات، ومواجهة التنافسية بين أصحاب المشروعات، فضلاً عن توفير تكلفة النفقات والصفقات، وتقلل من القواعد الروتينية التى تعيق عمليات التسويق أو الحصول على الخامات ؛ فكان أصحاب المشروعات يعتمدون بشكل أساسي فى الحصول على الخامات على الموردين داخل القرية (أصحاب الكسارات التى تقوم بإعادة إنتاج المخلفات من البلاستيك للحصول على المادة الخام) .

ج- وجود بعض العائلات الكبيرة فى القرية تتمتع بمكانة ومراكز قوة، مما يسهم فى الحصول على تيسيرات ومساعدات فى العمل (كالحصول على قرض، تسهيلات فى السداد أو التسويق، مواجهة بعض المشكلات المرتبطة بالعمل، والعلاقات مع آخرين من أصحاب المشروعات الأخرى) هذا على المستوى الفردى، أما على المستوى المجتمعى، فتتمثل فى: مساعدة الفقراء والمحتاجين من أبناء القرية والمساهمة فى تنمية المجتمع من خلال بناء المساجد ورصف الشوارع.

٢- الموقع الجغرافى للقرية، وهو أحد الموارد الكامنة حيث يسهم فى تسهيل عمليات التسويق من وإلى القرية؛ نظراً لتوفر طرق المواصلات المؤدية لها وتعددها، فضلاً عن بعدها عن الأجهزة الحكومية الرسمية والبعد عن التعاملات الرسمية التى تستغرق وقتًا طويلاً وصعوبة، و بدلاً من ذلك فإن الاعتماد على شبكة الأصدقاء والأقارب فى القرية يسهم بدرجة كبيرة فى الحصول على قروض أو تسهيلات معينة. أيضًا تعد القرية مصدرًا للأمان المعيشى، فكل أفراد القرية يعرفون بعضهم البعض، وبينهم صلات قرابية وصلات نسب وجيرة وصداقات، فجميعهم يعرفون بعضهم البعض جيداً مما يسهم فى جعلهم قوة فى مواجهة الغرباء. ومن ثم كل فرد لديه شبكة اجتماعية تتكون من مجموعة من الدوائر، وتزداد هذه الشبكة وترتبط بدرجة مكانة الشخص داخل مجتمع القرية.

٣- كما تشير نظرية رأس المال الاجتماعى إلى أن رأس المال الاجتماعى يكمن فى شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية، التى تحكمها عدد من القيم والمعايير؛ كالثقة والاحترام

والتعاون والمنفعة المتبادلة، ومجموعة من الالتزامات والواجبات والتوقعات. ويزداد رأس المال الاجتماعى ويتراكم خلال فترات طويلة من الزمن، تسهم فى زيادة موارد الفرد ، ومن ثم تقدم له تسهيلات معينة فى أفعاله ونشاطاته المختلفة (كما ذهب كولمان)، وفى هذا الصدد أوضحت الدراسة تعدد مصادر رأس المال الاجتماعى، فهناك رأس مال اجتماعى رابط Bounding Social Capital ، هو شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية بين الجماعات المتجانسة (أى تلك التى تربط بين أفراد الأسرة والنسق القرابى)، وهناك رأس مال اجتماعى عابرBridging Social Capital، و يتمثل فى الروابط والعلاقات الاجتماعية التى تقوم بين الجماعات غير المتجانسة من ناحية (الدين، العرق، النسب) كالأصدقاء والمعارف والجيران، وتعتمد على ارتباط أهداف أعضائها بمجموعة من الأهداف المحددة، ويسهم هذا النوع فى تكوين الثقة المجتمعية. وتُدعّم هنا نتائج الدراسة مقولة مارك جرانوفيتر Granovetter، فقد ذهب إلى عدم وجود فصل بين كل من رأس المال الاجتماعى الرابط والعابر، فهناك إمكانية لتحول الرابط إلى عابر، فعلى مستوى المشروعات الصناعية، كما تبين من نتائج الدراسة الميدانية، أنه عند إقامة المشروع الصناعى يعتمد صاحب المشروع فى البداية على العلاقات المباشرة مع أقاربه وجيرانه وأصدقائه فى الحصول على معلومات عن كيفية الحصول على المواد الخام، والاستعانة بعدد من العمال من أقاربه أو جيرانه، وبعد ذلك تنمو شبكة العلاقات الاجتماعية مع آخرين ينتمون إلى دوائر اجتماعية أخرى، ويتم تكوين روابط اجتماعية أخرى خارج حدود الجماعة الاجتماعية المباشرة؛ وهى علاقات ذات نمط اقتصادى، تستند على المنفعة المتبادلة والمصالح الاقتصادية.

٤- تبين من نتائج الدراسة، سيادة الكثير من القيم الشائعة؛ كالغاية تبرر الوسيلة، والمنافسة، وسيادة المصلحة الشخصية، والتعاون النفعى، واحترام الآخرين، مما يسهم فى تيسير التعاون والتفاعل بين أفراد المجتمع بصفة عامة، والمشاركة فى الأنشطة المجتمعية، وتسهم أيضًا فى وجود مجموعة من التوقعات والالتزامات بين أعضاء المجتمع المحلى بعضهم بعضًا، والتى تسهم فى دعم علاقات التبادل التجارى والحصول على تسهيلات مادية وتخفيض تكلفة الصفقات فى إطار مبدأ المنفعة المتبادلة والثقة المتبادلة بين أصحاب المشروعات الصناعية وبعضهم، وبينهم وبين الموردين والتجار .

٥- بالنسبة للمكاسب/ العوائد التى يحصل عليها أصحاب المشروعات نتيجة لوجود شبكات العلاقات الاجتماعية وتعددها فهى تتمثل فى:

أ- الحصول على المهارات وتبادل الخبرات فى مجال العمل، حيث أكدت كثيرٌ من حالات الدراسة أنهم لم يكن لديهم خبرة بهذه الصناعة، وإنما يعتمد على شخص معين ذى خبرة فى مجال العمل الذى يرغب أن يعمل فيه، وبالتالى يكتسب من هذا الفرد الخبرة والمهارة المطلوبة للعمل، وغالبًا ما يكون هذا الشخص ينتمى إلى شبكة علاقاته الاجتماعية سواء من الأقارب أو المعارف أو الأصدقاء أو الجيران.

ب- الحصول على تسهيلات فى توفير المواد الخام (من أصحاب المشروعات المجاورة)، الحصول على العمالة(من أبناء القرية) وكذلك فى إجراءات التسويق التى غالبًا ما يكون داخل القرية أو للمناطق القريبة من القرية.

ج- الاستغناء عن الكثير من التعاملات البنكية الحكومية؛ نظرًا لصعوبة الإجراءات وتعقدها، واستغراقها وقتًا طويلاً، والاستعانة بدلاً من ذلك بشبكة العلاقات الاجتماعية على المستوى المجتمعى من خلال المشاركة المجتمعية للحصول على الائتمان الاجتماعى، فضلاً عن مساعدة الآخرين بالقرية، والمشاركة فى بناء مسجد أو رصف طرق.. وغيرها.

الدلالات التطبيقية للنتائج:

فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يمكن طرح التوصيات الآتية:

١) ضرورة العمل على الاستفادة من شبكات العلاقات الاجتماعية الموجودة بالقرى الريفية، وذلك من خلال المشاركة المجتمعية والمشاركة فى برامج التنمية من أجل زيادة مستويات الثقة فى الجهات الرسمية.

٢) الاهتمام فى برامج التنمية الصناعية، بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والعمل على ضرورة التشبيك بينها و بين الشركات الصناعية الكبرى، من أجل رفع مستوى إنتاجية الكثير من هذه المشروعات.

٣) إنشاء جهاز قومى لتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة بالقرية من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية للعاملين، وتنمية مهاراتهم، وفقًا لاستراتيجية منهجية وخطة زمنية محددة .

٤) ضرورة العمل على الربط بين المشروعات الصناعية الصغيرة وبين متطلبات سوق العمل، مع تقديم تسهيلات لهذه المشروعات وتشجيع التسهيلات الائتمانية لكسب ثقة أصحاب المشروعات من ناحية، وتنمية موارد الدخل القومى من ناحية أخرى .

٥) إنشاء قواعد بيانات وإحصاءات محلية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ من أجل تيسيير عملية وضع السياسات الملائمة، وتحسين بيئة العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات مع ربطها بسياسات التنمية المحلية.

ملحق رقم (١)

بطاقات الإخباريين

بطاقة الإخبارى رقم (١)

الاسم	محمد سعيد عيد
السن	٥٠ سنة
الحالة الاجتماعية	متزوج ولديه ولد وبنت
الموطن الأصلي والإقامة الحالية	من مواليد شبرا مصر وهو أصلًا من مركز الباجور محافظة المنوفية ومقيم بباسوس من سنة ١٩٧٨.
المهنة	مندوب تسويق بأحد مصانع السلك الكهربائي بقرية باسوس، وهو مصنع كارم ابو جابين ومكان المصنع نزلة الملاح بجوار الدائري

بطاقة الإخبارى رقم (٢)

البيانات	عبد العال ربيع زعيمة
السن	٣٥ سنة
الحالة الاجتماعية	متزوج ولديه ابنة واحدة
الموطن الأصلي والإقامة الحالية	من مواليد باسوس ومقيم هناك وهو من إحدي العائلات المعروفة هناك (أبو زعيمة) وهو ابن شقيق عبدالقادر زعيمة صاحب إحدي الكسارات بالقرية ضمن الحالات (١٢) الأخيرة.
المهنة	صاحب أحد مصانع تخريز البلاستيك بقرية باسوس، ومكان المصنع اول البلد الطريق الرئيسي باسوس –القناطر الخيرية

ملحق رقم (٢)

الاحصاءات الخاصة بالسكان والمنشآت من واقع بيانات التعداد العام ٢٠٠٦م

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

جدول رقم(١)

توزيع سكان القرية حسب السن والنوع

	النوع	أقل من ٥ سنوات	٥-	١٥-	٤٥-	٦٠ فأكثر	جملة السكان
شياخة/ قرية باسوس	**ذكور**	٣,١٦٢	٦,٢٢٧	١٤,٤٦٦	٣,٣٥٤	١,٢٥٦	٢٨,٤٦٥
	إناث	٦,٢٥٨	٥,٨٠٩	١٤,٢٦٦	٢,٥١٢	٨٠١	٢٦,٦٤٦
	جملة	٦,٤٢٠	١٢,٠٣٦	٢٨,٧٣٢	٥,٨٦٦	٢,٠٥٧	٥٥,١١١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت (٢٠٠٦) ،

جدول رقم (٢)

توزيع سكان قرية باسوس حسب الحالة التعليمية والنوع

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	المجموع	%
أمى	٥٣٤١	٧٤٨٠	١٢٨٢١	٣٠,٢
يقرأ ويكتب	٣٣٤٧	٢٥٠٨	٥٨٥٥	١٣,٨
محو أمية	٢٩٤	١١٤	٤٠٨	١,١
مؤهل أقل من متوسط	٥٠٤٠	٣٩٩٦	٩٠٣٦	٢١,٣
مؤهل متوسط	٥٦٩٣	٤٩٠٩	١٠٦٠٢	٢٥,٠
جامعى	١٧٦١	٩٩٩	٢٧٦٠	٦,٥
فوق الجامعى	٣٤	١٦	٥٠	٠,١
المجموع	٢٢٠٩٥	٢٠٣٧٩	٤٢٤٧٤	%١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت (٢٠٠٦).

جدول رقم (٣)

توزيع السكان حسب محل الإقامة السابقة

محل الإقامة السابقة	ذكور	إناث	المجموع	%

محافظات أخرى	١٧٩١	١٦٧٥	٣٤٦٦	٦,٣
باسوس	٢٥٩٤١	٢٤٢٠٠	٥٠١٤١	٩١,٠
غير مبين	٧٣١	٧٦٨	١٤٩٩	٢,٧
الإجمالى	٢٨٤٦٣	٢٦٦٤٣	٥٥١٠٦	%١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت (٢٠٠٦)،

جدول رقم (٤)

توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب النوع وأقسام المهن المختلفة

نوع المهنة	ذكور	إناث	المجموع	%
رجال التشريع وكبار المسئولين	٨١٧	٤٦	٨٦٣	٢,٤

والمديرون				
الإخصائيون (أصحاب المهن العلمية)	١٠٣٨	٢٧٠	١٣٠٨	٣,٦
الفنيون ومساعدو الإخصائيين	٩٣١	٢٥٣	١١٨٤	٣,٢
الكتبة	٤٧٤	٥٤	٥٢٨	١,٤
العاملون فى الخدمات والمحلات والأسواق	١٠٩٨	٧٤٣	١٨٤١	٥,٠
العمال المهرة فى الزراعة والصيد	٧٩٠	٨	٧٩٨	٢,٢
الحرفيون	٣٤٧٩	٤٦	٣٥٢٥	٩,٦
عمال تشغيل المصانع والماكينات	٣٦٦١	١٠٠	٣٧٦١	١٠,٣
عمال المهن العادية	١١٣٣	٣٩	١١٧٢	٣,٢
غير مبين	١٨٤	٤٢	٢٢٦	٠,٦
الجملة	١٣٦٠٥	١٦٠١	١٥٢٠٦	٤١,٥
غير ملتحق	٥٤٧١	١٥٩٧٨	٢١٤٤٩	٥٨,٥
الإجمالى	١٩٠٧٦	١٧٥٧٩	٣٦٦٥٥	%١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت (٢٠٠٦).

جدول رقم (٥)

توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) طبقا لقطاع الأعمال والنوع

النوع	حكومى	%	أعمال عام	%	خاص استثمارى		%	المجموع
					داخل منشآت	خارج منشآت		

ذكور	٢١٤٥	١٦,٦	٢٦٧	٢,١	٧٤٨٣	٢٩٥٣	٨١,٣	١٢٨٤٨
إناث	٥٢٥	٣٣,٤	١٠	٠,٦	٩٩٨	٣٧	٦٦,٠	١٥٧٠
المجموع	٢٦٧٠	١٨,٥	٢٧٧	٢,٠	٨٤٨١	٢٩٩٠	٧٩,٥	١٤٤١٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت (٢٠٠٦).

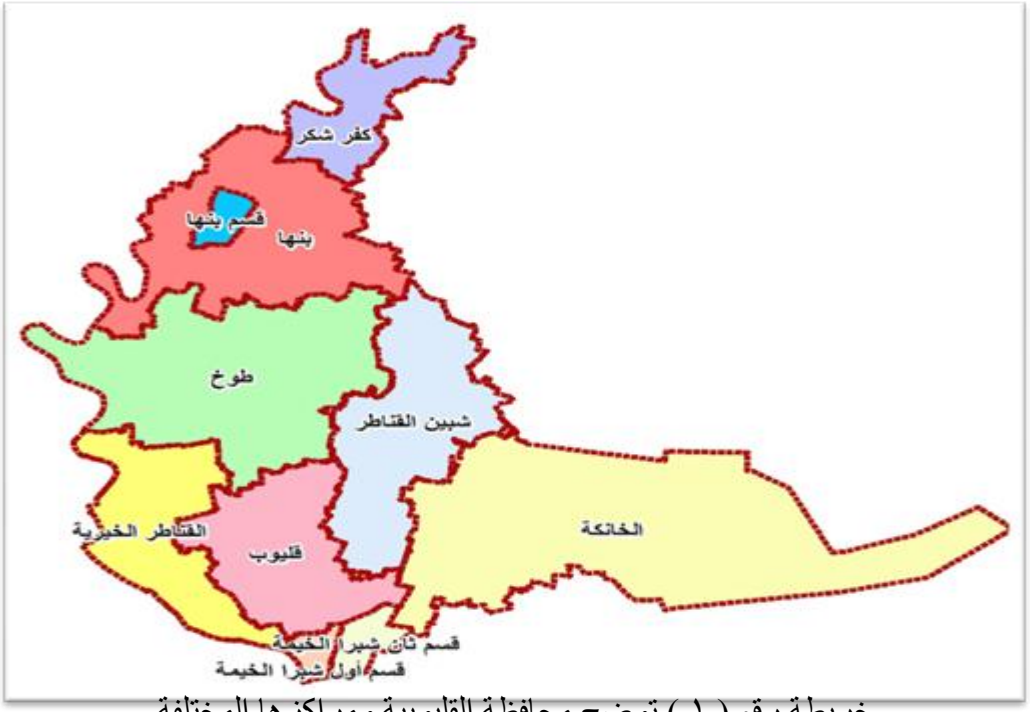

خريطة رقم (١) توضح محافظة القليوبية ومراكزها المختلفة

*المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى www.gopp.gov.eg/eg-map

خريطة رقم (٢)

توضح قرية باسوس كإحدى قرى مركز القناطر الخيرية

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى www.gopp.gov.eg/eg-map

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

١- أحمد زايد، رأس المال الاجتماعى لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٦.

٢- اعتماد محمد علام، الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١.

٣- اعتماد محمد علام، الخصائص الإيكولوجية والبنائية لمنشآت القطاع، فى: القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة – التقرير الثانى، إشراف: على عبد الرازق جلبي، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٧٧-٢٢٦

٤- البنك الأهلى المصرى، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون ١٤١ لعام ٢٠٠٤، المجلة الاقتصادية ، العدد الرابع، مجلد (٥٧)، القاهرة.

٥- الهيئة العامة للاستعلامات، www.sis.gov.eg.

٦- آمال عبد الحميد، المرأة والعمل داخل الوحدة المعيشية، فى نمو القطاع غير الرسمى دراسة لوحدات معيشية بمناطق عشوائية، إشراف: على جلبى - التقرير الرابع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١١، ص ص ١٧٥-٢١٢.

٧- آمال عبد الحميد، الملامح الإيكولوجية والثقافية لأنشطة القطاع، فى: على جلبى وآخرون، القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة، التقرير الثانى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،٢٠٠١، ص ص ١٢٧- ١٧٦.

٨- بيان حرب، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية- التجربة السورية "، فى: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٢، العدد الثانى،٢٠٠٦، ص ص ١١١- ١٢٩.

٩- سحر حافظ، " الأوضاع القانونية لمنشآت القطاع" فى: على جلبى وآخرون، القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة، التقرير الثانى، القاهرة،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،٢٠٠١، ص ص ٢٩١- ٣٢١.

١٠- مارشال جوردون، سكوت جون، موسوعة العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، المشروع القومى للترجمة، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون، ٢٠١١.

١١- مارشال جوردون، سكوت جون، موسوعة العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، المشروع القومى للترجمة، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون، ٢٠١١.

١٢- خلاف خلف الشاذلى،" الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى دراسة رأس المال الاجتماعى"، فى: اتجاهات حديثة فى علم الاجتماع، دار التيسير للطباعة والنشر، المنيا، ٢٠٠٥، ص ص ٨٧-١٦٤.

١٣- دينا مفيد، العمل الحرفى ونوعية الحياة، دراسة ماجستير منشورة، تقديم وإشراف: اعتماد علام، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٨.

١٤- سماح مصطفى عبد الغنى، تفعيل دور المشروعات الصغيرة فى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، فى : الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية (غير مبين السنة).

١٥- ليلي كامل البهنساوى، السياق الاجتماعى وتنمية المشروعات الصغيرة، دراسة حالة لمنطقة بطن البقرة، فى: المجلة العربية لعلم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد ٣ ، يناير ٢٠٠٩.

١٦- ماجد إبراهيم عثمان، " سياسات تطوير رأس المال الاجتماعى للمشاركة فى التنمية المستدامة فى الريف والحضر" فى: المؤتمر العربي الإقليمى " الترابط بين الريف والحضر" ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ١٥- ١٨ ديسمبر، ٢٠٠٥، ص ص ١- ٢٠.

١٧- محمد الجوهرى، عبد الله الخريجى، طرق البحث الاجتماعى ،ط٥، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٨- محمد رضا عبد الله، إيهاب عبد المجيد الشاذلى، تنمية ودعم الصناعات الصغيرة كأحد الركائز الأساسية فى تنمية اقتصاديات المجتمعات الريفية فى مصر، المؤتمر العلمى الأول – العمارة والعمران فى إطار التنمية، القاهرة ٢٤- ٢٦ فبراير، ٢٠٠٤، ص ص ١- ٨.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:

1- Andriani, Luca, Social Capital: a Road Map of Theoretical Frameworks and Empirical Limitations, University of London, 2013.

2- Fukyama ,Francis, Trust: The Social Virtues and Creation of prosperity, Newyork, Free Press, 1995.

3- Katz Nancy , Lazer David, Contractor Noshir, Network Theory and Small Groups Contractor, Small Group Research, Vol. 35 No. 3, June 2004,PP: 307-332.

4- Lin, Nan, Building a Network Theory of Social Capital, Duke University, vol 22, (1), 1999.